مدى العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة واختيار المراجع : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية

أ . د سماح طارق حافظ
أستاذ المحاسبة والمراجعة
ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

شيماء هاشم محمد الطيب
معيدة بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

مستخلص

إستهدف البحث الحالي دراسة وإختبار مدى العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة – بإعتبارها من إحدى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات – وبين قرار اختيار المراجع في الشركات المساهمة المصرية ، وذلك لتحديد ما إذا كان قرار اختيار المراجع في تلك الشركات يتأثر طرديا أو عكسيا أو لا يتأثر بخصائص لجنة المراجعة بها . وتمثلت خصائص لجنة المراجعة التي تم إختبارها في أربعة خصائص وهي : حجم لجنة المراجعة ، وخبرة أعضائها ، ودرجة إستقلالها، وتكرار إجتماعاتها . وبإستخدام عينة مكونة من ٢٧٣ مشاهدة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ – ٢٠١٩ ، وبإستخدام نموذج تحليل الإنحدار اللوجستي الثنائي ، أظهرت نتائج إختبار الفروض وجود علاقة معنوية بين ثلاثة خصائص من خصائص لجنة المراجعة بالشركات المساهمة المصرية وبين قرارها باختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 . حيث إتضح وجود علاقة طردية معنوية بين خبرة لجنة المراجعة وبين قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ، في حين إتضح وجود علاقة عكسية معنوية بين كلا من حجم لجنة المراجعة واستقلال لجنة المراجعة وبين قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى . وعلى جانب آخر ، أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام وبين قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى . ولكن بشكل عام ، فقد أثبتت نتائج البحث الحالي وجود علاقة معنوية بين وجود لجنة مراجعة فعالة بالشركات المساهمة المصرية وبين قرارها باختيار المراجع سواء كان من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى أو من غير ذلك.

Abstract

The current research aimed to study and examine the extent of the relationship between the characteristics of the audit committee - as it is one of the internal practices of corporate governance - and the decision to choose auditors in Egyptian joint stock companies, in order to determine whether the decision to choose auditors in those companies is positively or inversely affected or not affected by the characteristics of the audit committee they have. The examined characteristics of the audit committee were represented in four characteristics: the size of the audit committee, the experience of its members, the degree of its independence, and the frequency of its meetings. Using a

sample of The of 273 views of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period between 2017-2019, And using a binary logistic regression analysis model , The results of the examined hypothesis showed a significant relationship between three of the four characteristics of the audit committee in Egyptian joint stock companies and its decision to choose auditor from one of the big international auditing firms "Big-4" . There was a significant positive relationship between the experience of the audit committee and the decision to choose the auditor from one of the big international auditing firms. Whereas, there was a significant inverse relationship between the decision to choose the auditor from one of the big international auditing firms and two characteristics of the audit committee, the first one is the size of the audit committee and the second one is independence of the audit committee. On the other hand, the results showed no significant relationship between the number of audit committee meetings during the year and the decision to select the auditor from one of the big international auditing firms. In general, the results of the current research have demonstrated the presence of a significant relationship between the existence of an effective audit committee in Egyptian joint stock companies and its decision to choose the auditor, whether it is from one of the big international auditing firms or otherwise.

١ ـ مقدمة البحث

تستمد وظيفة المراجعة الخارجية أهميتها من خلال دورها في توفير معلومات موثوقة لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال تقرير المراجع الخارجي والذي يعتبر أساس الثقة في تلك القوائم. ولذلك تعتبر جودة عملية المراجعة مقياس الحكم على القوائم المالية وتحديد مدى الإعتماد عليها من قبل مستخدميها في إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة. ولهذا تحرص كافة الشركات على تحري الدقة عند قيامها بإتخاذ قرار اختيار مراجع حساباتها، حيث تسعى إلى اختيار المراجع الخارجي الذي يتمتع بمستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة مما يعزز من مصداقية تقاريرها المالية ويدعم من الثقة فيها من قبل مستخدميها، وخاصة في ظل زيادة حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة من أجل إجتذاب العملاء وكذلك في ظل سعي العديد من الشركات إلى التطبيق الفعال لمباديء الحوكمة.

وتعد وظيفة المراجعة الخارجية إحدى الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، حيث تعتبر جودة عملية المراجعة الخارجية من الآليات الخارجية الهامة للحوكمة والتي تعمل على التخفيض من صراعات الوكالة والتعزيز من مصداقية التقارير المالية. وبالتالي فإن قوة ممارسات حوكمة الشركات وجودة آداء عملية المراجعة يمثلا الدعائم الأساسية لأي شركة لضمان سلامة نظم الرقابة الداخلية بها ولضمان مصداقية تقاريرها المالية. ونظرا لأهمية قرار اختيار المراجع الخارجي، دفع ذلك العديد من الباحثين في مجال المراجعة إلى دراسة العوامل المؤثرة في هذا القرار وتحديد أسس المفاضلة بين مكاتب المراجعة. **فقديما،** كانت معايير الاختيار والمفاضلة بين المراجعين تتوقف على ما يتمتع به مكتب المراجعة من خصائص والتي من أهمها: حجم المكتب وشهرتة وإرتباطة بإحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4، ودرجة التخصص الصناعي لمراجعي المكتب، وطبيعة الخدمات

المقدمة من قبل مراجعي المكتب لعميل المراجعة، ..... وغيرها من الخصاص المرتبطة بمكتب المراجعة. هذا بالإضافة إلى بعض الخصائص المرتبطة بعميل المراجعة والتي من أهمها: حجم العميل، ودرجة تعقد نشاطة، ودرجة المحاطر المالية المحيطة به، ..... وغيرها من الخصائص المرتبطة بعميل المراجعة.

ولكن مؤخرا ، ظهر إتجاه حديث من قبل العديد من الباحثين في مختلف الدراسات يشير إلى الدور الذي تلعبة آليات حوكمة الشركات كأحد العوامل المؤثرة في قرار اختيار المراجع الخارجي وتفضيل نوع معين من مكاتب المراجعة سواء كانت تصنف من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 أو من غير ذلك Non-Big-4 . حيث أكدت تلك الدراسات على أن قرار اختيار المراجع الخارجي لا يتوقف فقط على كلا من خصائص مكتب المراجعة وخصائص عميل المراجعة ، ولكن يتوقف أيضا على مدى تبني العميل لآليات فعالة لحوكمة الشركات. حيث أصبح لآليات الحوكمة دورا فعالا في التأثير على قرار الشركات باختيار المراجع الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على مستوى الطلب على جودة المراجعة. وتعتبر لجنة المراجعة من إحدى الآليات الداخلية الهامة في هيكل حوكمة الشركات والتي تؤثر بشكل كبير على قرار اختيار المراجع الخارجي ، حيث يسند إليها مهمة ترشيح واختيار المراجع الخارجي طبقا لما تنص علية القواعد والقوانين ومباديء حوكمة الشركات في مختلف دول العالم ، ولذلك فإن وجود لجنة مراجعة فعالة - والذي يتحدد في ضوء ما تتمتع به تلك اللجنة من خصائص - قد يؤثر في قرار الشركات بتفضيل اختيار نوع معين من مكاتب المراجعة .

وهنا إختلفت نتائج الدراسات، فهناك جانب من الدراسات أكدت على العلاقة الإيجابية بين وجود لجنة مراجعة فعالة بالشركة وبين طلبها على جودة المراجعة الخارجية وإتجاهها لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى (الأكثر جودة طبقا لأغلب الدراسات). وذلك على إعتبار أن كلا من الآليات الداخلية (لجنة المراجعة) والخارجية (المراجع الخارجي) للحوكمة ما هي إلى وسائل لتدعيم الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة على آداء الشركة، وبالتالي فإنه من المتوقع وجود لجنة مراجعة فعالة يزيد من الطلب على جودة المراجعة الخارجية وبالتالي يزيد من الإتجاه إلى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، لتعزيز مصداقية تقاريرها المالية وللإشارة إلى تبنيها لممارسات قوية لحوكمة الشركات. وعلى العكس من ذلك ، فهناك جانب آخر من الدراسات أكد على العلاقة العكسية بين وجود لجنة مراجعة فعالة بالشركة وبين طلبها على جودة المراجعة الخارجية وإتجاهها لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى ، وذلك على إعتبار أن تبني الشركات لآليات داخلية فعالة للحوكمة (المتمثلة في لجنة المراجعة الفعالة) قد يعتبر بديلا يغني عن طلبها على جودة المراجعة الخارجية لما توفرة تلك اللجنة من رقابة داخلية فعالة على آداء الشركة وأنشطتها ، مما يقلل من فرص الغش والتلاعب في القوائم المالية وبالتالي يزيد من جودة ومصداقية التقارير المالية المعدة بواسطة إدارة الشركة بالشكل الذي قد يؤدي إلى إنخفاض الطلب على جودة المراجعة الخارجية وبالتالي يقلل من الإتجاه إلى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى .

٢ ـ مشكلة البحث

بناءا على العرض السابق ، ونظرا للدور المتزايد الذي تلعبة لجنة المراجعة – بإعتبارها آلية داخلية لحوكمة الشركات – في تدعيم جودة المراجعة الخارجية وكذلك تأثيرها على قرار اختيار المراجع الخارجي، ونظرا لإختلاف نتائج الدراسات في هذا المجال، فقد سعت الباحثة إلى تناول تلك القضية والتعرف على أيا من وجهتي النظر السابقتين هي السائدة في البيئة المصرية. وهكذا يمكن التعبير عن مشكلة البحث في شكل التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة بالشركات المساهمة المصرية وبين مستوى طلب تلك الشركات على جودة المراجعة ومن ثم اختيارها للمراجع الخارجي؟

٣ ـ أهمية البحث

من الناحية العلمية، تنبع أهمية البحث الحالي من الإهتمام المتزايد من قبل كلا من حكومات الدول المتقدمة وحكومات الدول النامية بتفعيل وتحسين ممارسات حوكمة الشركات خاصة بعد ما شهده المجتمع الدولي من أزمات إقتصادية خلال العقدين الماضيين. مما أدى إلى سعي كافة الدول إلى تبني آليات فعالة لحوكمة الشركات من أجل زيادة الرقابة على أسواقها المالية وبالتالي رفع كفاءة تلك الأسواق، مما يعمل على دعم القدرات التنافسية للشركات وجذب المزيد من الإستثمارات وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتجنب حالات الإنهيار والفشل المالي. ولذلك فمن المتوقع أن هذا الإتجاه لتبني آليات فعالة للحوكمة يكون له تأثيرا فعالا على مستوى الطلب على جودة المراجعة وبالتالي على قرار الشركات باختيار نوع معين من المراجعين، وذلك ما أكدت عليه نتائج العديد من الدراسات في مختلف البيئات. ومن هذا المنطلق وفي ضوء حرص البيئة المصرية في السنوات الأخيرة على التطبيق الفعال لمباديء حوكمة الشركات ، والذي إتضح في العديد من القرارات والتعديلات في نصوص القوانين وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية ، فقد رأت الباحثة ضرورو تناول تلك القضية خاصة في ظل ندرة الدراسات التي أجريت في البيئة المصرية – في حدود علم الباحثة – والتي تختبر مدى تأثير فعالية آليات الحوكمة المطبقة بالشركة على قرارها باختيار نوع معين من المراجعين ، وستقتصر الباحثة على تناول لجنة المراجعة دون التطرق لغيرها من آليات الحوكمة .

ومن الناحية العملية، تنبع أهمية البحث الحالي من قيامه بتسليط الضوء على العديد من العوامل المؤثرة في قرار اختيار المراجع الخارجي وخاصة تلك المتعلقة بخصائص آليات حوكمة الشركات. وبالتالي فإن نتائج الدراسة الحالية سوف تساعد المديرين ومتخذي القرارات في الشركات في تحديد أسس ومعايير المفاضلة بين مكاتب المراجعة لإختيار أفضلها وأكثرها تناسبا مع وضع الشركة وإحتياجاتها من

الخدمات المختلفة، بما يحقق أهدافها ويلبي تطلعات كافة الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة وذلك في ضوء هيكل الحوكمة المطبق بها مما يضفي الثقة على قوائمها المالية. وكذلك فإن نتائج الدراسة الحالية سوف تقدم بعضا من الأسس التي تساعد الجهات الرقابية المختلفة في البيئة المصرية (مثل الهيئة العامة للرقابة المالية) في تقييم مدى إلتزام الشركات المساهمة المصرية بمباديء وممارسات حوكمة الشركات وبيان جوانب القصور في تلك الممارسات، وتحديد مدى تبنيها لآليات داخلية فعالة للحوكمة ومدى قدرة تلك الآليات على إحكام الرقابة الداخلية الفعالة على آداء تلك الشركات ودرجة مساهمة تلك الآليات في تحسين القرارات الإستراتيجية بتلك الشركات والتي منها قرار اختيار المراجع الخارجي، مما يساعد تلك الجهات على التحسين المستمر في شروط وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية ودعم وتحسين الممارسات العملية فيما يتعلق بتطبيق آليات الحوكمة في البيئة المصرية بالشكل الذي يعمل على رفع كفاءة أسواقها المالية .

٤ ـ أهداف البحث

يتمثل الهدف العام للبحث الحالي في معرفة العلاقة بين وجود لجنة مراجعة فعالة بالشركات المساهمة المصرية وبين قرارها باختيار مراجع خارجي معين سواء كان يصنف من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى أو من غير ذلك ، مع الأخذ في الإعتبار بعض المتغيرات الحاكمة control variables والمرتبطة بخصائص الشركة محل المراجعة . وستقوم الباحثة بقياس فعالية لجنة المراجعة من خلال أربعة خصائص أساسية وهي : حجم لجنة المراجعة ، وخبرة أعضائها ، واستقلال لجنة المراجعة ، وتكرار إجتماعاتها ، ولذلك يمكن تحقيق الهدف العام للبحث الحالي من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي :

- تحديد العلاقة بين حجم لجنة المراجعة واختيار المراجع في الشركات المساهمة المصرية.
- تحديد العلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة واختيار المراجع في الشركات المساهمة المصرية .
- تحديد العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة واختيار المراجع في الشركات المساهمة المصرية .
- تحديد العلاقة بين عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام وبين اختيار المراجع في الشركات المساهمة المصرية .
- تحديد تأثير خصائص الشركة محل المراجعة على قرارها باختيار المراجع الخارجي. وستقوم الباحثة بإختبار إثنين من خصائص الشركة محل المراجعة – والتي تمثل المتغيرات الحاكمة للدراسة الحالية – والتي تتمثل في كلا من: حجم الشركة، ، وربحية الشركة (معدل العائد على الأصول).

٥ ـ فروض البحث

تحقيقا للهدف العام للبحث وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع محل الدراسة بخصوص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة واختيار المراجع الخارجي، يسعى البحث الحالي إلى إختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة طردية معنوية بين حجم لجنة المراجعة واختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

الفرض الثاني: توجد علاقة طردية معنوية بين خبرة لجنة المراجعة واختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

الفرض الثالث: توجد علاقة طردية معنوية بين استقلال لجنة المراجعة واختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

الفرض الرابع: توجد علاقة طردية معنوية بين عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام واختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

٦ ـ نطاق وحدود البحث

يقصد بنطاق وحدود البحث الجوانب التي سيتم تناولها من خلال البحث والجوانب التي لن يتم تناولها ـ وذلك فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة ـ وكذلك المجتمع الذي سيخضع للدراسة، والفترة الزمنية التي ستشملها الدراسة. وفي ضوء ذلك تتمثل حدود البحث الحالي فيما يلي:

أ ـ حدود موضوعية:

وتتمثل في الجوانب التي سيغطيها البحث، حيث يقتصر البحث الحالي على تناول خصائص لجنة المراجعة – بإعتبارها إحدى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ـ وإختبار مدى تأثيرها على قرار الشركة باختيار مراجع خارجي معين، وذلك دون التطرق لغيرها من آليات الحوكمة. وكذلك يقتصر البحث الحالي على تصنيف مكاتب المراجعة العاملة في البيئة المصرية إلى نوعين من المكاتب، وذلك إما بإعتبارها من مكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بإحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 أو من غير ذلك Non – Big 4 . وذلك بغض النظر عن التصنيفات الفئوية التي تتضمنها مكاتب المراجعة الأخرى (بخلاف مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Non – Big 4).

ب ـ حدود مكانية:

وتتمثل في المجتمع الذي سيخضع للدراسة، حيث يطبق البحث الحالي على الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، بإعتبار أن تلك الشركات محل

إهتمام الجمهور العام ومستخدمي التقارير المالية من مستثمرين ومقرضين ومحللين ماليين وسماسرة الأوراق المالية وغيرهم من الأطراف المستفيدة من التقارير المالية، وكذلك لخضوع تلك الشركات لإشراف الأجهزة الرقابية المختلفة مثل الهيئة العامة للرقابة المالية مما يجعلها أكثر الشركات إلتزاما بقواعد وآليات حوكمة الشركات. وبشكل أكثر تحديدا، تطبق الدراسة الحالية على نوعين من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية وهما:

- الشركات المساهمة الخاصة أو الشركات التابعة للقطاع الخاص أو التي يساهم فيها رأس المال العام بنسبة تقل عن ٢٥ % من هيكل رأس مالها، وتخضع تلك الشركات للمراجعة من قبل مكاتب المراجعة الخاصة فقط.
- الشركات المساهمة التي لا تعتبر من شركات القطاع العام ولكن يساهم فيها رأس المال العام بنسبة لا تقل عن ٢٥ % من هيكل رأس مالها، وتخضع تلك الشركات للمراجعة من قبل كلا من مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزي للمحاسبات.

في حين تستبعد الدراسة الحالية كلا من:

- الشركات المساهمة العامة أو الشركات التابعة للقطاع العام، حيث تخضع تلك الشركات للمراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات فقط دون مكاتب المراجعة الخاصة، وبذلك فهي لا يتوافر لديها الحرية في اختيار مراجعيها ولذلك فهي لا تحقق أهداف الدراسة الحالية.
- المؤسسات المالية (البنوك والخدمات المالية غير المصرفية)، حيث أنها تمتاز بخصائص تشغيلية مختلفة عن بقية الشركات وتخضع لقوانين وإجراءات تنظيمية وقواعد حوكمة خاصة بها.
- الشركات المساهمة التي تتبع إسلوب المراجعة المشتركة، وهي التي يشترك فيها إثنين أو أكثر من المراجعين من مكاتب المراجعة الخاصة في عملية مراجعة القوائم المالية، وذلك لأنها لا تحقق أهداف الدراسة، حيث أن الهدف من الدراسة الحالية هو تحديد مدى تأثير فعالية الآليات الداخلية للحوكمة على مستوى طلب الشركات على جودة المراجعة وبالتالي اختيارها لنوع معين من المراجعين. ولذلك فإن المتغير التابع والمتمثل في اختيار المراجع يجب أن يتم حصره في تصنيف محدد إما بإعتباره من مكاتب المراجعة الأكثر جودة (Big -4) أو من مكاتب المراجعة الأقل جودة (Non – Big 4). أما في ظل المراجعة المشتركة فهناك احتمال لوجود نوعين مختلفين من مكاتب المراجعة الخاصة أحدهما من مكاتب المراجعة الأكثر جودة والآخر من مكاتب المراجعة الأقل جودة مما قد يجعل نموذج الدراسة أكثر تعقيدا وأقل تحقيقا لأهدافها.
- الشركات المساهمة التي لا تمتلك لجنة مراجعة، حيث أن الدراسة الحالية تهدف في إحدى جوانبها إلى اختبار مدى تأثير فعالية لجنة المراجعة بالشركة

– بإعتبارها إحدى الآليات الداخلية للحوكمة – على قرارها باختيار مراجع خارجي معين، وبالتالي فإنه في ظل عدم وجود لجنة مراجعة بالشركة لا يمكن قياس هذا المتغير. حيث أن الهدف هو قياس مدى تأثير فعالية لجنة المراجعة على قرار اختيار المراجع الخارجي وليس فقط تأثير وجودها من عدمة.

ج – حدود زمنية:

وتتمثل في الفترة الزمنية التي ستشملها الدراسة، حيث تطبق الدراسة الحالية على الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ وذلك لسببين وهما:

الأول: توافر كافة البيانات المتعلقة بمتغيرات الحوكمة مثل هيكل المساهمين وآخر تشكيل لمجلس

الإدارة وعدد مرات إجتماعاته خلال العام وآخر تشكيل للجنة المراجعة وعدد مرات إجتماعاتها خلال العام، حيث أصبحت تلك البيانات متاحة في تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقا لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد والذي بدأ إعداده منذ عام ٢٠١٤، والذي تلتزم الشركات بإعدادة وإخطار البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية به سنويا ويتم نشره على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية. وبالتالي تستطيع الباحثة قياس متغيرات الدراسة الحالية. في حين كان قبل ذلك التاريخ يصعب الوصول إلى تلك البيانات خاصة المتعلقة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة. حيث كان ما يتم الحصول علية هي تقارير إفصاح ربع سنوية توضح فقط هيكل المساهمين وتشكيل مجلس الإدارة، أما البيانات الأخرى المتعلقة بإجتماعات مجلس الإدارة وتشكيل لجنة المراجعة وإجتماعاتها فكان يصعب الوصول إليها سوا من خلال محاضر إجتماعات مجلس الإدارة ومحاضر إجتماعات لجنة المراجعة والتي لم تكن متوفرة بشكل دائم.

الثاني: شهدت الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ إستقرارا ماليا، وإتضح ذلك في

التقرير السنوي الصادر عن البورصة المصرية لعام ٢٠١٩ والذي أشار إلى أن إجراءات الإصلاح الإقتصادي التي إتخذتها الحكومة المصرية منذ نوفمبر ٢٠١٦[١]

١- حيث جاء في ضوء خطة الإصلاح الإقتصادي التي تتبناها الحكومة المصرية حرص إدارة البورصة المصرية على تطوير
وتحسين مناخ الشفافية والإفصاح بما يحقق أفضل حماية لحقوق المستثمرين، ومن ضمن الإجراءات التي إتبعت في سبيل ذلك: تطوير نظام الإفصاح الإلكتروني on line disclosure system للشركات مع تشجيعها على نشر إفصاحاتها باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك لضمان حصول المستثمرين غير المصريين على المعلومات في نفس توقيت حصول المستثمر المحلي عليها مما يحقق أفضل حماية لحقوق هؤلاء المستثمرين بما يساعد على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرية (البورصة المصرية – التقرير السنوي، ٢٠١٩) .
وقد ورد ذلك في الدليل المصري لحوكمة الشركات في تحديثاته الصادرة عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠١٦، والذي نص على ضرورة أن يكون لدى الشركة موقع على شبكة المعلومات الدولية

كان لها أثر جيد على آداء سوق المال المصري منذ ذلك التاريخ ، وإتضح ذلك في آداء مؤشراتها كما إتضح أيضا في الإرتفاع الملحوظ في تعاملات الأجانب في السوق المصري ، حيث حقق صافي مشتريات غير المصريين عن الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ وحتي ديسمبر ٢٠١٩ ما يقارب ٦٤ مليار جنية مقابل ما يقارب ٩ مليار جنية عن الفترة من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى أكتوبر ٢٠١٦ وذلك على مستوى الأسهم والسندات المقيدة في السوق المصري (البورصة المصرية – التقرير السنوي ، ٢٠١٩) .

ويتبين مما تقدم إعتبار الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ هي الأنسب للبحث الحالي، حيث شهدت حالة من الإستقرار الإقتصادي والرواج في البورصة المصرية وحجم التعاملات سواء المحلية أو الأجنبية وذلك قبل إندلاع أزمة كورونا. حيث أدى إنتشار فيروس كورونا في جمهورية مصر العربية إلى إحداث أضرارا بمختلف القطاعات الإقتصادية، وكانت البورصة المصرية من أكثر القطاعات تضررا من إنتشار فيروس كورونا والذي بلغ ذروته في التأثير على السوق المصري خلال عام ٢٠٢٠، حيث تكبدت البورصة المصرية خسائر ضخمة خاصة خلال الربع الأول من هذا العام، والذي شهد عدم إستقرارا في أسعار الأسهم تارة بالإرتفاع وتارة بالإنخفاض تأثرا بجائحة كورونا مما أدى إلى إتجاه تعاملات العرب والأجانب إلى البيع والخروج من السوق المصرية (محروس، ٢٠٢١).

٧ – منهج البحث

عند إجراء البحث العلمي، يوجد نوعان رئيسيان من المناهج التي يمكن إتباعها وهما:

المنهج الإستقرائي Inductive Approach أو ما يطلق علية Theory Building، والمنهج الإستنباطي Deductive Approach أو ما يطلق علية Theory Testing ، ويتبع المنهج الأول عندما يرغب الباحثون في بناء نظرية جديدة ولذلك فهو يبدأ بجمع بيانات وملاحظات عن ظاهرة ما أو مشكلة بحثية معينة ثم يتم بناء نظرية جديدة في ضوء نتائج تحليل البيانات، في حين يتبع المنهج الثاني عندما يرغب الباحثون في إختبار نظرية قائمة بالفعل ولذلك فهو يبدأ بنظرية قائمة ثم يتم إستنتاج فروض قابلة للإختبار بناءا على ما كتب في الأدب الأكاديمي المتعلق بتلك النظرية، ثم يتم جمع البيانات اللازمة لإختبار تلك الفروض وفي ضوء نتائج تحليل البيانات يتم التحقق من مدى صحة تلك النظرية (Huang , 2006) . وفي ضوء ذلك، وبإعتبار أن الدراسة الحالية لا تهدف إلى بناء نظرية جديدة، ولكنها تهدف إلى إختبار وجهات النظر القائمة في الأدب الأكاديمي والتي توضح العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة بالشركة وبين قرارها باختيار المراجع الخارجي لمعرفة أيهم يسود في البيئة المصرية . ولذلك يعتبر المنهج الإستنباطي هو المنهج الملائم للبحث الحالي .

(www.mistnews.com) ويفضل أن يكون باللغتين العربية والإنجليزية، ويتم من خلاله الإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية للمستخدمين (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦).

٨ ـ خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقا لأهدافه وطبقا للمنهج الذي سيتم إتباعه خلاله ، سيتم عرض الجزء المتبقي من البحث على النحو التالي : عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة واختيار المراجع الخارجي ، والإطار النظري للبحث ، والدراسة التطبيقية ، ثم عرض نتائج وتوصيات البحث ومجالات البحث المقترحة .

٩ ـ عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة واختيار المراجع

٩-١ دراسة Nasrudin et al. (2017)

هدفت تلك الدراسة إلى إختبار دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كمحدد من محددات اختيار المراجع في ماليزيا، وإستخدمت الدراسة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى مقياسا لجودة عملية المراجعة حيث تم قياس المتغير التابع (اختيار المراجع) من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة تمت مراجعة القوائم المالية للشركة بوسطة إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى وصفر في غير ذلك. وقامت الدراسة بإستخدام خمسة متغيرات للتعبير عن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وهي: درجة تركز الملكية ، وحجم مجلس الإدارة ، واستقلال مجلس الإدارة ،)، والإزدواجية في عمل الرئيس التنفيذي ، وحجم لجنة المراجعة (وتم قياسها بإجمالي عدد أعضائها) . هذا بالإضافة إلى إختبار تأثير بعض المتغيرات الحاكمة والمرتبطة بخصائص الشركة محل المراجعة والتي تمثلت في كلا من حجم الشركة (والذي تم قياسة باللوغاريتم الطبيعي للأصول) ونسبة الربحية (والتي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول). وبإستخدام عينة مكونة من ٢٦١ شركة من الشركات العامة المقيدة في البورصة الماليزية عن الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥ وبإستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي ، أكدت نتائج الدراسة على العلاقة الطردية بين حجم لجنة المراجعة واختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى . . وكذلك أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية معنوية بين كلا من حجم الشركة ونسبة الربحية وبين اختيار الشركات العامة المقيدة في البورصة الماليزية لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

وقد فسرت الدراسة ذلك بأنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما أصبحت أكثر فعالية في الرقابة على آداء الشركة وذلك بسبب إحتوائها على عدد كبير من الأعضاء المستقلين والأعضاء ذوي الخبرات المالية المتنوعة مما يزيد من وعي هؤلاء الأعضاء بأهمية جودة المراجعة الخارجية في التعزيز من سمعة الشركة وتدعيم الثقة فيها من قبل المتعاملين معها ، وبالتالي يزداد طلب هؤلاء الأعضاء على مكاتب المراجعة الأكثر جودة لتدعيم تطبيق هيكل حوكمة الشركات وتعزيز الرقابة الخارجية الفعالة على آداء الشركة بجانب الرقابة الداخلية المؤداة من قبل لجنة المراجعة. وفيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة المرتبطة بخصائص الشركة فقد أكدت

الدراسة على أنه كلما زاد حجم الشركة كلما إزدادت حجم صفقاتها وإزدادت التعقيدات المحاسبية التي تتطلبها تلك الصفقات مما يزيد من الطلب على جودة المراجعة الخارجية للتعامل مع تلك التعقيدات. وكذلك فإن الشركات التي تتميز بإرتفاع نسب الربحية بها يزداد طلبها على جودة المراجعة الخارجية للتحقق من جودة ومصداقية الأرباح المفصح عنها والتأكد من كفاءة آداء الإدارة التنفيذية مما يحسن من صورة الشركة أمام المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة.

وبالنظر لتلك الدراسة ، يتضح قصور نتائجها فيما يتعلق بلجنة المراجعة حيث لم تتناول الدراسة سوى مؤشر واحد فقط للحكم على فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة وهو حجم لجنة المراجعة، وقد أوضحت الدراسة أن هذا المؤشر لم يكن مناسبا حيث أن حجم لجنة المراجعة في معظم الشركات الداخلة في عينة الدراسة كان ثلاثة أعضاء مما جعل مقياس حجم لجنة المراجعة ليس مؤثرا في قياس فعاليتها.

٢-٩ دراسة AL-Najjar (2018)

هدفت تلك الدراسة إلى إختبار تأثير بعض الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على كلا من اختيار المراجع وأتعاب المراجعة بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة المتحدة. وأستخدمت الدراسة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى مقياسا لجودة عملية المراجعة، حيث تم التعبير عن المتغير التابع (اختيار المراجع) من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة تمت مراجعة القوائم المالية للشركة بواسطة إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، وصفر في غير ذلك. في حين تم قياس المتغير التابع (أتعاب المراجعة) باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أتعاب المراجعة. وحددت الدراسة آليتين من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وهما: خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة. وتم قياس خصائص مجلس الإدارة من خلال ثلاثة متغيرات وهي: حجم مجلس الإدارة ،)، واستقلال مجلس الإدارة ، وتكرار إجتماعات مجلس الإدارة Diligence . في حين تم قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال متغيرين وهم: استقلال لجنة المراجعة (وتم قياسه بنسبة إجمالي عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها)، وتكرار إجتماعات لجنة المراجعة Diligence (وتم قياسه بإجمالي عدد مرات إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة خلال العام). وبإستخدام عينة مكونة من ٣٠٧ شركة من الشركات غير المالية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة المتحدة عن الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٩ وبإستخدام كلا من نموذج إنحدار المربعات الصغرى العادية OLS Regression Model لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على أتعاب المراجعة ، ونموذج الإنحدار اللوجستي لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على اختيار المراجع ، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين تكرار إجتماعات لجنة المراجعة وبين كلا من اختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى وأتعاب المراجعة ، في حين لم تتوصل تلك النتائج لوجود تأثير معنوى لاستقلال لجنة المراجعة على كلا من اختيار المراجع وأتعاب المراجعة . وقد تم تفسير تلك النتائج بأنه وكلما زادت عدد مرات إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة كلما دل ذلك على مدى فعاليتها في آداء

دورها الرقابي على أنشطة الشركة ، حيث يصبح أعضاء لجنة المراجعة أكثر قدرة على تقييم وضع الشركة ودرجة المخاطر المالية المحيطة بها وتقييم مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بها بسبب تواجدهم المستمر داخل الشركة، مما يزيد من وعي هؤلاء الأعضاء بأهمية وظيفة المراجعة الخارجية المستقلة في التخفيض من درجة المخاطر المحيطة بالشركة وتدعيم مصداقية التقارير المالية وبالتالي يزداد طلب لجنة المراجعة على خدمات مراجعة بمستوى عالي من الجودة فيزد وبالتالي يزداد الإتجاه لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

وبالنظر لتلك الدراسة ، يلاحظ تبنيها لوجهة النظر التكاملية حيث أثبتت نتائجها أن وجود لجنة مراجعة فعالة تتميز بتكرار إجتماعاتها خلال العام قد أدى إلى زيادة الطلب على جودة المراجعة من خلال الإتجاه لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى وكذلك من خلال زيادة في إجراءات المراجعة وبالتالي زيادة أتعاب عملية المراجعة. أي أن تلك الدراسة إعتبرت من فعالية لجنة المراجعة آلية مكملة لجودة المراجعة الخارجية وليست بديلة عنها ، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة Nasrudin et al (2017) ولكن مع إختلاف مقياس فعالية لجنة المراجعة في كلا منهما .

٩-٣ دراسة Bala et al. (2018)

هدفت تلك الدراسة إلى إختبار مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة بالشركة على اختيارها للمراجعين الأكثر جودة Auditor brand name في نيجيريا. وإستخدمت الدراسة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى مقياسا لجودة عملية المراجعة، حيث تم التعبير عن المتغير التابع (اختيار المراجع) من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة مراجعة القوائم المالية للشركة بواسطة إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، وصفر في غير ذلك. وحددت الدراسة ثمانية خصائص للجنة المراجعة وتمثلت في كلا من: حجم لجنة المراجعة (وتم قياسه بإجمالي عدد أعضائها)، استقلال لجنة المراجعة (وتم قياسه بنسبة إجمالي عدد الأعضاء المستقلين أو الخارجيين بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها)، والخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة (وتم قياسها بنسبة إجمالي عدد الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها) ، والخبرة القانونية للجنة المراجعة (وتم قياسها بنسبة إجمالي عدد الأعضاء ذوي الخبرات القانونية بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها) ، وتكرار إجتماعات لجنة المراجعة (وتم قياسه بإجمالي عدد مرات إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة خلال العام)، ووجود عنصر الإناث في تشكيل لجنة المراجعة (وتم قياسه بنسبة إجمالي عدد الأعضاء الإناث بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها) ، وملكية عضو لجنة المراجعة (وتم قياسها بنسبة إجمالي عدد الأسهم المملوكة بواسطة أعضاء لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد الأسهم) ، ومدة بقاء عضو لجنة المراجعة (وتم قياسها بمتوسط عدد السنوات التي قضاها أعضاء لجنة المراجعة في عضويتها).

وبإستخدام عينة مكونة من ٤٤٠ مشاهدة والتي تمثل ٨٨ شركة من الشركات المقيدة في نيجيريا عن الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦ وبإستخدام نموذج الإنحدار

اللوجستي، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كلا من: استقلال لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، والخبرة القانونية للجنة المراجعة، ووجود عنصر الإناث في تشكيل لجنة المراجعة، وملكية أعضاء لجنة المراجعة وبين اختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. وبالمقابل توصلت تلك النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين كلا من تكرار إجتماعات لجنة المراجعة، ومدة بقاء عضو لجنة المراجعة وبين اختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. في حين توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية ولكنها غير معنوية بين حجم لجنة المراجعة واختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. وقد تم تفسير تلك النتائج بأنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة كلما إزداد طلب هؤلاء الأعضاء على جودة المراجعة وزاد إتجاههم لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى لتعزيز جودة ومصداقية التقارير المالية بما يدعم من قيمة الشركة وبالتالي يعزز من سمعة هؤلاء الأعضاء. وكذلك فإن إحتواء لجنة المراجعة على نسبة كبية من الأعضاء الخبراء في النواحي المالية والمحاسبية يزيد من قدرة هؤلاء الأعضاء على فهم ما تحتوية القوائم المالية والتنبوء بمواطن الغش والتلاعب بالقوائم المالية، مما يزيد من طلب هؤلاء الأعضاء على جودة المراجعة للتحقق من مصداقية المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية والحد من قدرة المديرين التنفيذيين على التلاعب فيها فيزداد إتجاههم لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى. وعلى جانب آخر فإن إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالأمور القانونية يجعلهم أكثر وعيا بالمخاطر القانونية التي ستواجهها الشركة في حالة الإفصاح عن قوائم مالية مضللة والذي قد يعرضها للدعاوى القضائية من قبل المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، مما يزيد من طلب هؤلاء الأعضاء على جودة المراجعة لتدعيم مصداقية التقارير المالية وبالتالي يزداد إتجاههم لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أوضحت الدراسة أن وجود عضو على الأقل من الإناث في تشكيل لجنة المراجعة يزيد من فعاليتها في آداء دورها الرقابي، حيث أن التنوع في تشكيلها يزيد من درجة إستقلالها مما يزيد من الطلب على جودة المراجعة من خلال اختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. وكذلك فقد أكدت الدراسة على أنه كلما زادت نسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء لجنة المراجعة كلما أدى ذلك إلى زيادة رغبة هؤلاء الأعضاء في الرقابة الفعالة على آداء الشركة، حيث أنهم يصبحون ملاكا لجزء من أسهم الشركة وبالتالي يزداد حرصهم على جودة آدائها ومصداقية تقاريرها المالية بالشكل الذي يعزز من قيمة الشركة وبالتالي يضمن لهم الحفاظ على قيمة أسهمهم، ولذلك يزداد طلب هؤلاء الأعضاء على جودة المراجعة ويزداد إتجاههم لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

ومن ناحية أخرى ، فقد أكدت الدراسة على أنه كلما زادت عدد مرات إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة كلما أدى ذلك إلى زيادة كفائتها في آداء دورها الرقابي حيث يتم تغطية العديد من الجوانب المتعلقة بعملية المراجعة من خلال تلك الإجتماعات من خلال مناقشة كافة الأمور المتعلقة بالشركة وكافة المخاطر التي تواجهها وكذلك مناقشة المشاكل المتعلقة بإعداد القوائم المالية وتقييم نواحي الضعف

والقصور في نظام الرقابة الداخلية بالشركة وإقتراح الحلول لها، وتقييم آداء الإدارات التنفيذية مما يحسن من آداء الشركة بشكل عام، وبالتالي تنخفض إحتمالات الغش والأخطاء بالقوائم المالية مما يعزز من جودة التقارير المالية وبالتالي ينخفض الطلب على جودة المراجعة إكتفاءا بما توفره الرقابة الفعالة المؤداة بواسطة أعضاء لجنة المراجعة الأكفاء ولذلك ينخفض الإتجاه لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى. أي أن تلك الدراسة تعتبر من تكرار إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة (والذي يدل على مدى كفائتها) بديلا عن الطلب على جودة المراجعة الخارجية وذلك على عكس ما ورد في دراسة AL- Najjar (2018)، والتي أكدت على أن زيادة عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة تزيد من الطلب على جودة المراجعة واختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى .

وكذلك فقد أكدت الدراسة على أنه كلما زادت مدة بقاء أعضاء لجنة المراجعة بالشركة (والتي تمثلت طبقا للدراسة في المتوسط خمسة سنوات وبحد أقصى ثمانية سنوات) كلما أدى ذلك إلى إكتسابهم المزيد من المعارف والخبرات المتنوعة في كيفية التعامل مع المشكلات المحاسبية التي تواجههم مما يجعلهم أكثر قدرة على التنبؤ بأماكن حدوث الأخطاء في القوائم المالية ، وبالتالي تزداد قدرة هؤلاء الأعضاء على الرقابة على آداء المديرين التنفيذيين وبالتالي تنخفض قدرة هؤلاء المديرين على التلاعب في المعلومات الواردة بالقوائم المالية مما يزيد من جودة التقارير المالية وبالتالي ينخفض الطلب على جودة المراجعة ويتنخفض بالتالي الإتجاه لمكاتب المراجعة العالمية الكبرى ، بمعنى أن تلك الدراسة قد إعتبرت أيضا من طول مدة بقاء عضو لجنة المراجعة بالشركة بديلا عن الطلب على جودة المراجعة الخارجية .

وفي ضوء ما تقدم ، وتعليقا على الدراسات السابق عرضها تلاحظ الباحثة ما يلي :

- الدور الفعال الذي تلعبة خصائص لجنة المراجعة - بإعتبارها إحدى الآليات الداخلية الهامة لحوكمة الشركات - في التأثير على قرار اختيار المراجع الخارجي من خلال تأثيرها على جانب الطلب على جودة المراجعة وذلك في كلا من إقتصاديات الدول المتقدمة وإقتصاديات الدول النامية. ونظرا لما تتميز به أسواق الدول النامية – مقارنة بأسواق الدول المتقدمة – من الضعف النسبي في البيئة القانونية وما ينتج عنها من ضعف قوانين حماية المستثمر ولذلك فإن تلك الأسواق بحاجة ماسة إلى تبني آليات قوية لحوكمة الشركات من أجل التحقق من مصداقية التقارير المالية بما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بما يدعم من كفاءة أسواقها المالية. ومن شأن هذا التبني لآليات فعالة للحوكمة بتلك الدول النامية – ومن بينها مصر – التأثير على مستوى الطلب على جودة المراجعة الخارجية وبالتالي التأثير على قراراختيار نوع معين من المراجعين.
- وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة وتداخلها بخصوص مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة بالشركة على قرارها باختيار نوع معين من

المراجعين ، فمنها من أيد وجهة النظر التكاملية بين خصائص لجنة المراجعة الفعالة وبين اختيار مكاتب المراجعة الأكثر جودة Big-4 ومنها من أيد وجهة النظر التبادلية بين بعض خصائص لجنة المراجعة ووجهة النظر التكاملية بين بعض الخصائص الأخرى وبين اختيار مكاتب المراجعة الأكثر جودة Big-4 ، ولذلك تحاول الباحثة من خلال البحث الحالي إختبار مدى العلاقة بين وجود لجنة مراجعة فعالة بالشركة وبين قرار الشركة باختيار نوع معين من مكاتب المراجعة وبالتالي معرفة أيا من وجهتي النظر السابقتين هي السائدة في البيئة المصرية .

- عدم وجود دراسات أجريت في البيئة المصرية – في حدود علم الباحثة – والتي تختبر مدى تأثير فعالية لجنة المراجعة بالشركة بخصائصها المختلفة على قرارها باختيار المراجع الخارجي

ولذلك ، ستحاول الباحثة من خلال البحث الحالي لإلقاء الضوء على هذا الجانب حيث تتوقع الباحثة وجود تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة بالشركة على قرارها باختيار نوع نوع معين من المراجعين في البيئة المصرية ، وخاصة بعد الإهتمام المتزايد بالتطبيق الفعال لمباديء حوكمة الشركات في البيئة المصرية في السنوات الأخيرة والذي إتضح من خلال صدور العديد من القواعد والتعديلات على النصوص الواردة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية والتي تعزز من التطبيق الفعال لمباديء الحوكمة . ومن ذلك ما نص علية قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ - طبقا لآخر تعديل له في ٢٨ فبراير ٢٠٢١- والذي نص في المادة رقم ٣٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية على ضرورة قيام الشركات المقيد لها أوراق مالية بإخطار البورصة والهيئة دوريا بتقارير إفصاح عن هيكل المساهمين وعددهم وآخر تشكيل لمجلس الإدارة وعدد مرات إنعقادة خلال العام وآخر تشكيل للجنة المراجعة وعدد مرات إنعقادها خلال العام وذلك بصورة ربع سنوية ، على أن يتم الإفصاح عن ذلك في تقرير مجلس الإدارة السنوي المعد وفقا لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد والذي بدأ إعدادة منذ عام ٢٠١٤ ، والذي تلتزم الشركات بإعداده وإخطار البورصة والهيئة به سنويا (الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠٢١).

١٠ – الإطار النظري للبحث

ستقوم الباحثة في هذا الجزء من البحث بتناول الجانب النظري للبحث والذي يوضح تكوين لجنة المراجعة وأهم المهام التي تقوم بها ودورها في هيكل حوكمة الشركات ، وكذلك تحديد بعض الخصائص التي تستخدم كمقاييس للحكم على مدى فعاليتها ، هذا بالإضافة إلى عرض محددات اختيار المراجع مع بيان مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على هذا الاختيار ، وسيتم بيان ذلك على النحو التالي :

١٠-١ لجنة المراجعة ودورها في هيكل حوكمة الشركات

تعتبر لجنة المراجعة حجر الأساس في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات (Blue Ribbon Committee (BRC),1999). وذلك باعتبارها أحد الآليات الداخلية الهامة للحوكمه والتي تعمل على الحد من تضارب المصالح بين كل من الملاك و المديرين وأصحاب المصالح المختلفة والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، مما يخفض من تكاليف الوكالة وبما يحقق أهداف حوكمة الشركات (Abdeljawad et al , 2020 , Schäuble ,2019 ,Chen & Zhou,2007, Cai et al ,2015) . فوجود لجنة مراجعة فعالة بالشركة يعتبر عامل أساسي في تحسين الأفصاح المالي والشفافية والحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات ويقلل من احتمالات الغش والأخطاء المادية في القوائم المالية (غنيم، ٢٠١٤، Zaman et al, 2011). وذلك بسبب رقابتها الفعالة على عملية إعداد القوائم المالية والتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية مما يقلل من السلوكيات الإنتهازيه الذي قد يتبعها المديرين التنفيذيين لتحقيق مكاسب شخصية مما يدعم جودة التقارير المالية ويزيد من الثقة فيها من قبل مستخدميها (Adeyemi & Fagbemi,2010 , AL-Matari et al , 2012, Zgarni et al , 2016, AL-Ajmi ,2009 , Drogalas et al ,2021) .

وقد إهتمت العديد من المنظمات الدولية وقواعد ومعايير حوكمة الشركات في مختلف دول العالم بالحث على ضرورة تكوين لجان للمراجعة في الشركات من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين فقط على أن تكون الأغلبية للأعضاء المستقلين مع إمكانية الإستعانة بأعضاء خارجيين من ذوي الخبرات ، ولهذا فإنها يجب ألا تحتوي على أية أعضاء تنفيذيين بالشركة لضمان فعاليتها في آداء دورها الرقابي على أنشطتها (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦ ، Cadbury ,1992 , Blue Ribbon Committee (BRC) ,1999) . وعرفها المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في المعيار رقم ٦١ على انها لجنه تقوم بمراقبه عمليات التقرير المالي والافصاح المحاسبي وتعتبر حلقه وصل بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي من ناحيه ومجلس الاداره من ناحيه اخرى (هلال، ٢٠١٢). وتتمثل المهمة الأساسية للجنة المراجعة في مساعده مجلس الاداره في القيام بمهامه الاشرافيه على اداء الشركه ، حيث تعتبر وسيط بين مجلس الاداره والاداره التنفيذيه من خلال قيامها بتقييم اداء الادرات التنفيذيه المختلفه وتقييم مدى الالتزام بمبادئ حوكمه الشركات ورفع تقريرها بنتائج اعمالها وتوصياتها لمجلس الاداره، بما يضمن الرقابه الفعاله على اداء الشركه وحمايه حقوق المساهمين وغيرهم من اصحاب المصالح المختلفه (Doolan,2009 , Masli,2018, Nasrudin et al ,2017) .

ويمكن تلخيص مهام لجنة المراجعة كما حددتها المادة ٣٧ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية -طبقا لآخر تعديل لها في ٢٨ فبراير ٢٠٢١ – على النحو التالي (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢١):

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الإلتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- مراجعة خطة عمل إدارة المراجعة الداخلية ونتائجها ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- فحص ومراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية، وكذلك مراجعة مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها لمراقب الحسابات
- إقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم وتحديد الخدمات الأخرى المسموح لهم تقديمها بخلاف مراجعة القوائم المالية وتحديد الأتعاب عن تلك الخدمات
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشتة ومتابعة تنفيذ توصياته

وانطلاقا مما تقدم يتضح الدور الهام للجنة المراجعة بإعتبارها الية داخليه هامة لحوكمة الشركات ويتضح اهميتها لكلا من مجلس الادارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي ودورها الوسيط بين كلا من مجلس الادارة والادارة التنفيذية من ناحية وبينهما وبين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من ناحية اخري. وبذلك فهي تتوسط الهيكل التنظيمي بالشركة حيث تقوم بتقييم اداء الادارات التنفيذية ورفع تقريرها بنتائج اعمالها لمجلس الادارة ومتابعة تنفيذها، وكذلك تقوم بايصال توصيات المراجعين الداخليين والخارجيين لمجلس الادارة. وايضا تبرز اهمية لجنة المراجعة للمستثمرين والاطراف الخارجية من خلال دورها في تدعيم جودة التقارير المالية مما يزيد من درجة الاعتمادية على تلك التقارير وزيادة الثقة فيها من قبل مستخدميها.

١٠-٢ مقاييس فعالية لجنة المراجعة

وحتى تحقق لجنة المراجعة تلك المهام المنوط بها تحقيقها فلابد من تمتعها بدرجة عالية من الفعالية ، وللحكم على فعالية لجنة المراجعة فلابد من تمتعها بمجموعة من المقومات والخصائص التي يمكن من خلالها قياس درجة فعاليتها. وتتمثل أهم تلك المقومات في ضوء ما ورد في معظم الدراسات السابقة في أربعة خصائص أساسية - والتي تعتبر المتغيرات الأساسية محل الدراسة الحالية - وذلك على النحو التالي:

١٠-٢-١ خبرة لجنة المراجعة Audit Committee Expertise

تعتبر خبرة لجنة المراجعة من المحددات الهامة لفعاليته ولضمان قيامها بدورها الرقابي على آداء الشركة، ولذلك فلابد من إحتواءها على قدر كافي من

الأعضاء ممن يمتعون بخبرات في مجال المحاسبة والمراجعة وجوانب التحليل المالي بما يمكنهم من تقييم مدي قدرة الشركة على الاستمرار (Braswell et al,2012 , Adeyemi & Fagbemi,2010) . فيجب أن تحتوي لجنة المراجعة على عضو على الأقل ذو خبرة بالامور المالية والمحاسبية بما يمكنها من فهم ما تحتوية القوائم والتقارير المالية وبما يدعم من تقييمها لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ويزيد من قدرتها على حل المشكلات التي تواجه المراجعين الداخليين والخارجيين (مركز المديرين المصري، ٢٠١١، مركز المديرين المصري ٢٠١٦ ، 1999 Blu Ribbon Committee (BRC), Hassan et al, 2017,) . وأكد على ذلك نصوص قانون SOX والذي نص على ضرورة إحتواء لجنة المراجعة على عضو على الاقل يتمتع بخبرات مالية ، وعرف خبرة عضو لجنة المراجعة بانها تتحقق من خلال تلقية لمستوي تعليمي ملائم وممارسته العملية كمحاسب عام او مراجع او مدير مالي او مدير حسابات او اية وظيفة مشابهة مرتبطة بالمحاسبة والنواحي المالية (Chen & Zhou,2007 , Jizi & Nehme, 2018 , Chang et al,2013 , Li,Zecong,2008) . وبالاضافة إلي ذلك فقد حدد القانون في الفقرة (٤٠٧) منه خمسة معايير لخبرة عضو لجنة المراجعة وهي : القدرة على فهم المبادئ والمعايير المحاسبية - والقدرة على تقييم مدي تطبيق المعايير المحاسبية – والخبرة في اعداد ومراجعة القوائم المالية وتحليلها – والقدرة على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية – والقدرة على فهم مسئوليات لجنة المراجعة (Simkova,2005) .

ولذلك فإنه كلما زاد عدد الاعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة كلما اصبحت أكثر فعالية . ولذلك فقد جرت العادة من قبل العديد من الباحثين على قياس خبرة لجنة المراجعة من خلال نسبة إجمالي عدد الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضاءها (Behbahaninia ,2022) ، أو من خلال متغير وهمي يلأخذ القيمة واحد في حالة إحتواء لجنة المراجعة على عضو على الأقل ذو خبرة مالية ومحاسبية، وصفر في غير ذلك. في حين استخدمت بعض الدراسات الاخري مقياس آخر وهو متوسط عدد العضويات الخارجية لأعضاء لجنة المراجعة كمقياسا لخبرة لجنة المراجعة، وذلك لما تكسبهم تلك العضويات الخارجية في شركات أخرى من خبرة أكثر في مجال عمل الشركات مما يجعلهم أكثر قدره على تقييم درجة المخاطر المحيطة بها واكثر قدرة على تقييم اداء المديرين التنفذيين بها (Lei & Lam,2013) .

١٠-٢-٢ حجم لجنة المراجعة Audit Committee Size

يعتبر عدد اعضاء لجنة المراجعة من العوامل والمحددات الهامة لفاعليتها حيث يجب ان تتكون لجنة المراجعة من عدد مناسب من الاعضاء حتي يتسنى لها القيام بدورها بفاعليه في الرقابة والاشراف على آداء الشركة (Habbash& Alagla, 2015). فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت قدرتهم على الاشراف على اداء الادارات التنفيذية وتقييم آدائها وزادت قوتهم في مواجهة الادارة التنفيذية وبالتالي يصعب على الادارة ممارسة الضغوط عليهم (Chen & Zhou,

2007, Felo et al,2003) . ولا يوجد حجم محدد متفق عليه لعدد اعضاء لجنة المراجعة حيث ان هذا الحجم يجب ان يتحدد في ضوء حجم كل شركة وحجم مجلس ادارتها وطبيعة عملها وطبيعة المهام الموكله للجنة المراجعة ويجب ان يتضمن هذا الحجم احتواءها على القدر الكافي من الخبرات المطلوبة لانجاز مهامها. ومع ذلك فقد اتفقت معظم الدراسات وكذلك التوصيات الواردة بقواعد حوكمة الشركات في مختلف دول العالم وتوصيات المنظمات الدولية المختلفة على تحديد حد أدني لعدد أعضاء لجنة المراجعة وهو ألا يقل عدد اعضاءها عن ثلاثة اعضاء من الاعضاء غير التنفيذين والمستقلين بمجلس الإدارة مع إمكانية الإستعانه بأعضاء خارجيين من ذوي الخبرة (مركز المديرين المصري، ٢٠١١، مركز المديرين المصري،٢٠١٦ -Al Matari et al , 2012 , Hassan, et al ,2017, Cadbury ,1992, Blue Ribbon , Committee(BRC), 1999) . وطبقا لذلك فانه لا يوجد تحديد حد أقصى او حجم معين للجنة المراجعة فان ذلك متروك لكل شركة ولكن يجب الا يقل هذا الحجم عن ثلاثة اعضاء لضمان فعاليتها في القيام بالمهام المنوطة بها.

١٠-٢-٣ استقلال لجنة المراجعة Audit Committee Independence

يمثل استقلال لجنة المراجعة المحدد الأساسي لفعاليتها ، ويتحقق استقلال لجنة المراجعة من خلال هيكل تكوينها حيث يجب أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من بين أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين والمستقلين فقط مع إمكانية الإستعانه بأعضاء خارجيين عن الشركة (من خارج مجلس الإدارة)، على ان تكون اغلبية اعضاءها ان لم يكن جميعهم من المستقلين وذلك لضمان رقابتهم الفعاله على اداء المديرين التفيذيين ولضمان استقلالهم عن الادارة (مركز المديرين المصري، ٢٠١١ ، مركز المديرين المصري ٢٠١٦ ، Hassan et al, 2017, Adeyemi & Fagbemi ,2010, Chen & Zhou,2007 , Li,Zecong.2008) . فكلما زادت نسبة الاعضاء المستقلين والخارجيين بلجنة المراجعة كلما زادت درجة فعاليتها حيث يزداد طلب هؤلاء الأعضاء على جودة التقارير المالية للحفاظ على ما يتمتعون به من سمعة مما يزيد من رغبتهم في القيام بالرقابة الفعالة على اداء الادارات العليا وسائر الادارات التنفيذية بالشركة لضمان كفاءة آداء المديرين مما يقلل من أساليب إدارة الأرباح (Bala et al ,2018, Klein ,2002) .

١٠-٢-٤ تكرار إجتماعات لجنة المراجعة Audit Committee Meetings

تعتبر عدد مرات اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة محددا هاما من محددات فعاليتها ومؤشراً على كفاءتها Diligence في القيام بمهامها ، حيث يجب ان تجتمع لجنة المراجعة بشكل دوري ومنتظم خلال العام بما يمكنها من التقييم الفعال لاداء المديرين وتحديد نواحي الخلل والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية ووضع حلول لها Khlif & Samaha, 2016 , Masli, 2018 , Buallay, 2018, Abbott) & parker 2000, Braswell et al, 2012) . وقد اختلفت النتائج بخصوص تحديد عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة، فقد اكدت معظم قواعد حوكمة الشركات في العديد من الدول العربية ومنها مصر والامارات العربية المتحدة على ضرورة

اجتماع لجنة المراجعة مره واحد على الاقل كل ثلاثة شهور اي بشكل ربع سنوي بمعدل اربعة مرات خلال العام والافصاح عن ذلك في التقرير السنوي لها (مركز المديرين المصري، ٢٠١١، مركز المديرين المصري ٢٠١٦، Hassan et al 2017). وجاء التاكيد على ضرورة اجتماع لجنة المراجعة اربعة مرات على الاقل خلال العام ايضا في توصيات لجنة BRC وكذلك ما اوصت به الرابطة القومية لمديري الشركات National Association of Corporate Directors (NACD) عام ٢٠٠٢ والمقدمة للكونجرس الامريكي مع التاكيد على ضرورة حضور كلا من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي لاجتماعات لجنة المراجعة (هلال، ٢٠١٢، Blue Ribbon Committee (BRC) ,1999) .

ولذلك فإن لجنة المراجعة التي تجمع أربعة مرات على الأقل خلال العام تكون اكثر قدرة على إكتشاف الغش والتحريفات بالقوائم المالية واكثر قدرة على الرقابه على اداء الادارات التنفيذيه بسبب تواجدها المستمر بالشركه وإلمامها بطبيعه عملياتها مما يضمن تحقيق أهدافها (Kikhia,2014 ,Abbott et al,2003 ,Khlif & Samaha,2016 ,Chen & Zhou,2007, AL-Matari et al,2012) . وهناك جانب اخر من الدراسات أكد على عدم وجود علاقه بين زيادة عدد مرات اجتماعات لجنه المراجعه وبين فعاليتها ومنها دراسه (Chen et al 2005)حيث اوضحت تلك الدراسة ان تكرار اجتماعات لجنه المراجعه لا يعتبر موشرا على فعاليتها وانما تقاس درجة فعاليتها بمدي إنجازها لمهامها وحجم القرارات التي تم اتخاذها ومدي مساهمه تلك القرارات في تعظيم قيمه الشركه وجوده ادائها.

وتري الباحثه ان زياره عدد مرات اجتماعات لجنه المراجعه تنعكس بشكل إيجابي على آدائها وفعاليتها وذلك بسبب إلمام أعضائها بكافه مجريات الامور بالشركه ومعرفتهم بنواحي القوه والضعف بها، حيث أن قربهم المستمر من المديرين التنفذيين يمكنهم من تقييم ادائهم بشكل افضل، ولكن مع مراعاة ألا تكون تلك الاجتماعات أكثر من اللازم بالشكل الذي قد يعوق آداء العمل بالشركه وكذلك يجب ان تساهم تلك الاجتماعات في إضافه قيمه للشركه . وقد جرت العادة بين الباحثين على قياس هذا المتغير بإجمالي عدد مرات إنعقاد لجنه المراجعه خلال العام أو التعبيير عنه بمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حاله إذا كانت عدد الاجتماعات أربعة مرات أو أكثر خلال العام، وصفر في غير ذلك.

وطبقا لما تقدم وبعد عرض مقومات وخصائص فعاليه لجنه المراجعه وكذلك بعد التعرف على أهم المهام التي تقوم بها يتضح الدور الفعال للجنه والمراجعه بإعتبارها آليه داخليه هامه من آليات حوكمه الشركات والتي تعمل كحلقة وصل بين الاليات الداخليه والاليات الخارجيه . وكذلك دورها الفعال في مساعده مجلس الاداره في القيام بدورة الاشرافي على أعمال الشركه بشكل عام مما يعمل على تدعيم جوده التقارير المالية والتخفيض من تضارب المصالع بين الأطراف المختلفه مما يقلل من تكاليف الوكاله ويساعد على تحقيق أهداف حوكمه الشركات وبالتالي التدعيم من الثقه في مهنه المحاسبه والمراجعه وتحقيق الإستقرار في الأسواق المالية.

١٠-٣ محددات اختيار المراجع ومدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على هذا الاختيار

يعد قرار اختيار المراجع الخارجي من القرارات الجوهرية التي توليها إدارة الشركة قدر كبير من الأهمية خاصة في ظل زيادة حدة المنافسة بين المراجعين من أجل إجتذاب المزيد من العملاء، ولذلك فيتعين على إدارة الشركة القيام بعملية موازنة بين بين المنافع والتكاليف المرتبطة بعملية المفاضلة بين المراجعين لاختيار المراجع المناسب (Ozcan ,2018). فعند قيام إدارة الشركة بتعيين المراجع الخارجي فإنها تضع في عين الإعتبار مجموعة من المحددات والعوامل التي يتم على أساسها المفاضلة بين المراجعين واختيار مكتب المراجعة الذي يتناسب مع وضع الشركة بما يحقق أهدافها. ويمكن تقسيم محددات اختيار المراجع إلى: عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة، وعوامل مرتبطة بعميل المراجعة، وعوامل مرتبطة بآليات الحوكمة المطبقة. وفيما يلي شرح لتلك العوامل:

١٠-٣-١ عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة ، ومن أهمها :

أ- **حجم مكتب المراجعة وإرتباطة بشركة مراجعة دولية Auditor Size**

يعتبر حجم مكتب المراجعة من أحد أهم العوامل التي تؤثر على قرار اختيار المراجع الخارجي من خلال تأثيره على جودة آداء عملية المراجعة، ويعتبر من أكثر المقاييس إستخداما في العديد من الدراسات للتعبير عن جودة عملية المراجعة (Abughazaleh et al ,2015 , De Angelo ,1981 , Khasharmeh & Joseph ,2017, Ayadi et al,2020, Shan et al ,2019). ويمكن قياس حجم مكتب المراجعة من خلال العديد من المؤشرات ومنها: عدد العاملين بمكتب المراجعة، وعدد عملاء مكتب المراجعة، وإيرادات مكتب المراجعة، وعدد فروع مكتب المراجعة في الداخل والخارج، وإرتباط مكتب المراجعة بإحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 (الطويل ، ٢٠١٢) . إلا أن إرتباط مكتب المراجعة بإحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى يعتبر من أكثر المؤشرات إستخداما في العديد من الدراسات لقياس حجم مكتب المراجعة، حيث إعتبرت تلك الدراسات مكتب المراجعة من المكاتب الكبرى في حالة إرتباطة بإحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى وإعتبار ذلك مقياسا لجودة عمية المراجعة. (e.g. , Zhou et al ,2020 , Khlif & Samaha,2016 , Abughazaleh et al ,2015 , Matonti et al,2016 , Liu et al ,2015 , Hsu et al ,2018 , Quick et al,2018 , Zgarni et al ,2016 ,, Khasharmeh & Joseph ,2017 ,Ozcan ,2018). ولذلك أصبحت مكاتب المراجعة العالمية الكبرى تسيطر على حصة كبيرة من سوق خدمات المراجعة وإزداد الطلب عليها من قبل العديد من الشركات لما تتمتع به تلك المكاتب من سمعة من حيث جودة عملية المراجعة والتي ترجع إلى الأسباب التالية (حامد، ٢٠١٨، كساب، ٢٠١١، De Angelo ,1981):

- أن مكاتب المراجعة العالمية الكبرى يتوافر لديها الإمكانيات المادية والتكنولوجية المتطورة المتمثلة في الأجهزة التقنية الحديثة مثل أجهزة

الحاسبات والبرامج المختلفة، والتي تمكنها من تطبيق إجراءات المراجعة بكفاءة أفضل بالمقارنة بغيرها من مكاتب المراجعة.

- إمتلاك مكاتب المراجعة العالمية الكبرى للكوادر البشرية المتميزة ذات الخبرات، مع الإهتمام ببرامج التدريب والتأهيل المستمرة لهم.
- قدرة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى على توظيف عدد كبير من المراجعين بما يمكنها من إنجاز عمليات المراجعة للعميل في أسرع وقت وبكفاءة عالية مقارنة بغيرها من مكاتب المراجعة.
- زيادة درجة استقلال مكاتب المراجعة العالمية الكبرى مقارنة بغيرها من مكاتب المراجعة، وهذا الإستقلال ناتج عن ضعف الإعتماد الإقتصادي لتلك المكاتب على عميل المراجعة وذلك بسبب تنوع نشاط تلك المكاتب وانتشارها في العديد من الدول وزيادة حجم إيراداتها وكبر عدد عملائها، مما يقلل من خضوع مراجعي تلك المكاتب لعميل المراجعة بما يمكنهم من إبداء الرأي الفني المحايد بخصوص مدى مصداقية القوائم والتقارير المالية. ولذلك فإن تلك المكاتب لديها الكثير لتفقده بالشكل الذي يجعلها أكثر حرصا على الحفاظ على سمعتها نظرا لضخامة حجم الخسائر التي تتكبدها إذا تم مقاضاتها في حالة فشل عملية المراجعة. مما يجعلها أقل رغبة في التغاضي عن المخالفات الخاصة بعميل معين وذلك حتى لا تتعرض لفقدان باقي العملاء وللحفاظ على حصتها السوقية. مما يجعل مراجعي تلك المكاتب أكثر إلتزاما بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المعني ويجعلهم أكثر حرصا على تقديم عملية المراجعة بأفضل جودة ممكنة.

وقد تتابعت الدراسات التي هدفت إلى اختبار مدى تميز خدمات المراجعة المقدمة بواسطة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى مقارنة بغيرها من مكاتب المراجعة ومن ذلك دراسة Eshleman & Guo (2014) والتي قامت بالمقانة بين مكاتب المراجعة المختلفة من حيث جودة عملية المراجعة المقدمة، حيث قسمت تلك الدراسة مكاتب المراجعة إلى ثلاثة فئات وهي: مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 Auditors، ومكاتب المراجعة من التصنيف التاني Mid-Tier Auditors، ومكاتب المراجعة الصغرى Small Auditors. وقامت باختبار جودة المراجعة المقدمة بواسطة تلك المكاتب بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية بإستخدام إعادة صياغة القوائم المالية مقياسا عكسيا لجودة المراجعة (حيث تشير عملية إعادة صياغة القوائم المالية إلى إنخفاض جودة عملية المراجعة). وأشارت نتائج تلك الدراسة إلى أن عملاء مكاتب المراجعة العالمية الكبرى أقل تفضيلا للقيام بإعادة صياغة القوائم المالية مقارنة بعملاء النوعين الآخرين من مكاتب المراجعة، مما أثبت تفوق مكاتب المرجعة العالمية الكبرى عن غيرها من مكاتب المراجعة من حيث تقديمها لمستوى مرتفع من جودة المراجعة.

وعلى جانب آخر، وبالنظر إلى سلسلة الإنهيارات المالية خلال العقود الماضية والتي كان من أبرزها إعلان إفلاس شركة إنرون الأمريكية عام ٢٠٠١ وما تبعها من إنهيار مكتب المراجعة آرثر أندرسن والذي كان يصنف من أحد أكبر مكاتب المراجعة الخمسة العالمية الكبرى آنذاك Big-5، والذي توقف عن الإستمرار في مهنة المراجعة في عام ٢٠٠٢ حيث وجهت إلية إتهامات جنائية تتعلق بممارسات المراجعة المتعلقة بالقوائم المالية لشركة إنرون. مما أثار الشك في مدى جودة المراجعة المقدمة بواسطة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. حيث إتجه جانب آخر من الدراسات إلى التأكيد على عدم تميز مكاتب المراجعة العالمية الكبرى من حيث جودة عملية المراجعة وعدم وجود فروق في مستوى جودة عملية المراجعة المقدمة بواسطة تلك المكاتب وغيرها من مكاتب المراجعة.

ومن تلك الدراسات دراسة الديسطي (٢٠١٠)، ودراسة EL-Dyasty & ELamer (2021)، حيث قامت هاتين الدراستين باختبار مدى تميز جودة المراجعة المقدمة بواسطة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية. وقامت هاتين الدراستين بتقسيم مكاتب المراجعة في البيئة المصرية إلى ثلاثة أنواع وهي: مكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بإحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4، ومكاتب المراجعة المصرية التي تحمل أسماء أجنبية بخلاف مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ، ومكاتب المراجعة المحلية ، وقامت باختبار جودة عملية المراجعة المقدمة بواسطة تلك المكاتب. حيث أكدت نتائج هاتين الدراستين على تميز مكاتب المراجعة المصرية التي تحمل أسماء أجنبية بخلاف مكاتب المراجعة العالمية الكبرى من حيث جودة عملية المراجعة من خلال بذل تلك المكاتب للمزيد من الجهد في عملية المراجعة مقارنة بالنوعين الآخرين من مكاتب المراجعة ، وذلك لسعي تلك المكاتب إلى تمييز نفسها في سوق خدمات المراجعة ، في حين أكدت نتائج هاتين الدراستين على عدم وجود فروق معنوية في مستوى جودة عملية المراجعة المقدمة بواسطة مكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بإحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى وغيرها من مكاتب المراجعة وتقاربها مع مكاتب المراجعة المحلية من حيث جودة عملية المراجعة المقدمة.

وعلى الرغم من هذا التضارب في نتائج الدراسات في مختلف البيئات إلا أن مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ما زالت تسيطر على حصة كبيرة من سوق خدمات المراجعة في جميع أنحاء العالم[٢]. وما زال الإتجاه الأغلب في معظم الدراسات إلى

---

[٢]- كانت مكاتب المراجعة العالمية الكبرى قبل إنسحاب مكتب Arthur Andersen عام ٢٠٠٢ تسيطر على أكثر من ٩٠ % من عمليات المراجعة بالشركات الأمريكية وعلى ما يقارب من ٥٠ % من عمليات المراجعة على مستوى العالم ، في حين أن تلك النسبة بعد إنهيار مكتب Arthur Andersen أصبحت تتراوح ما بين ٥٠ % و ٩٨ % (الديسطي ، ٢٠١٠) . ففي عام ٢٠١٠ كانت مكاتب المراجعة العالمية الكبرى تسيطر على حوالي ٦٧ % من

الآن ينظر إلى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 بإعتبارها مقياسا لجودة عملية المراجعة وأساسا للثقة في القوائم والتقارير المالية ومعيارا للمفاضلة بين مكاتب المراجعة. وذلك بسبب ثقة المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية في جودة آداء الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. وليس فقط المستثمرين المحليين بل تتميز الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى بقدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية بشكل أكبر بالمقارنة بالشركات التي لا يتم مراجعتها بواسطة تلك المكاتب (Chou et al,2014).

ب- التخصص الصناعي لمكتب المراجعة Auditor Industry Specialization

يعد التخصص الصناعي للمراجع في نشاط العميل من المحددات الهامة لاختياره وأحد العوامل التي تحتل قدر كبير من الأهمية عند قيام الشركات بالمفاضلة بين مكاتب المراجعة. وأكد على ذلك التقرير الصادر عن مكتب المحاسبة العام الأمريكي والذي أوضح أن تخصص المراجع يعتبر من أحد المزايا التي تؤثر على اختياره، حيث أن تخصص المراجع يحسن من السمعة التي يتمتع بها ويزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة في تقريرة (GAO,2003). ويقصد بالتخصص الصناعي للمراجع أن يتخصص المراجع في مراجعة قطاع معين من النشاط الإقتصادي كأن يتخصص في مراجعة قطاع البنوك أو الشركات الصناعية أو الشركات التجارية، بمعنى أن يقوم المراجع بآداء عملية المراجعة لعملاء ينتمون إلى قطاع صناعي واحد (الطويل، ٢٠١٢).). تلك الخبرة المتخصصة للمراجع في صناعة العميل تجعلة أكثر قدرة على التنبؤ بكافة المخاطر المحتملة التي ستواجههة أثناء عملة والتنبؤ بأماكن تكرار الأخطاء لكثرة تعرضة السابق لها في عمليات مراجعة مماثلة ، مما يجعل المراجع أكثر قدرة على التخطيط لعملية المراجعة وإجراءاتها بكفاءة عالية وتحديد كمية ونوعية أدلة الإثبات المطلوبة ، مما يزيد من فعالية برنامج المراجعة في إكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية ومعالجتها مما يسهم في التقليل من خطر المراجعة وزيادة جودة عملية المراجعة بالشكل الذي يدعم من مصداقية القوائم والتقارير المالية (Bhattacharya & Banerjee ,2020 , Low ,2004 , Taylor ,2000) .

عمليات المراجعة للشركات الأمريكية وتحصل على ما يقارب من ٩٤ % من أتعاب المراجعة (Gerakos & Syverson ,2015) . وتعتبر تلك النسبة لا يستهان بها حيث ما زالت تلك المكاتب تتميز بوجود قوي في سوق خدمات المراجعة في مختلف دول العالم .

١٠-٣-٢ عوامل مرتبطة بعميل المراجعة ، ومن أهمها :

أ- حجم العميل Client Size

يعتبر حجم العميل من العوامل الهامة والمؤثرة في قراره باختيار وتفضيل نوع معين من مكاتب المراجعة، حيث إتضح في نتائج العديد من الدراسات أن الشركات كبيرة الحجم تفضل اختيار المراجعين من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 لما تتميز به تلك المكاتب من شهرة من حيث جودة عملية المراجعة بها (Dwekat et al ,2018 , , Aksu et al ,2007 , ALjaaidi et al ,2016 , Soliman & Abd Elsalam ,2012, Gana & Krichen ,2013 ,). حيث أنه كلما كبر حجم الشركة كلما زادت حجم صفقاتها وزادت درجة تعقد عملياتها التشغيلية وبالتالي تزداد مخاطر عملية المراجعة ، فنتيجة لذلك يزداد طلب تلك الشركات الكبرى على مكاتب المراجعة الأكثر جودة (والمتمثلة في مكاتب المراجعة العالمية الكبرىBig-4 طبقا لأغلب الدراسات) المالية وذلك بسبب الثقة في مستوى جودة عملية المراجعة المؤداة بواسطة تلك المكاتب وقدرتها على التعامل مع التعقيدات المحاسبية المختلفة (Nazatul et al ,2012 , Karim et al , 2013, Soyemi ,2020, Behbahaninia, 2022, Nasrudin et al ,2017) . وقد جرت العادة بين الباحثين على قياس حجم العميل بإستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ب- ربحية العميل Client Profitability

تعبر ربحية العميل عن مدى قدرة إدارة الشركة على توليد الإيرادات من إستغلال الأصول، حيث تعتبر مؤشرا على جودة آداء الإدارة وتعبر عن مدى جودة الأرباح المفصح عنها ، وعادة ما يتم إستخدام نسبة معدل العائد على الأصول كمقياسا لربحية العميل (Gana & Krichen ,2013, Zhou et al ,2018 , Schauble ,2019 , ALjaaidi et al ,2016, ALfraih ,2017a, Behbahaninia,2022). وتمثل ربحية العميل من إحدى محددات الطلب على جودة المراجعة ، حيث أن الشركات التي تتميز بزيادة مستوى الربحية يزداد طلبها على مكاتب المراجعة الأكثر جودة للتأكيد على مصداقية وجودة الأرباح المفصح عنها مما يعمل على التعزيز من جودة آداء إدارة الشركة والتأكيد على مدى كفاءتها في إدارة أمورها وحسن إستغلال أصولها بما يدعم من صورتها أمام المساهمين وأصحاب المصالح المختلفة ، وعلى العكس من ذلك فكلما إنخفض مستوى الربحية كلما دل ذلك على إنخفاض جودة آداء إدارة الشركة وعدم الكفاءة في إستغلال أصولها مما قد يدفعها إلى الإتجاه لمكاتب المراجعة الأقل جودة لتخفيض درجة الرقابة عليها والمؤداة بواسطة تلك المكاتب مما يمكن إدارة الشركة من إخفاء نواحي القصور في آدائها (Banimahd & Vafaei ,2012 , Gana & Krichen ,2013 , Nasrudin et al ,2017) .

١٠-٣ -٣ عوامل مرتبطة بآليات الحوكمة المطبقة

بالنظر إلى ما شهده المجتمع الدولي خلال العقدين الماضيين من إنهيارات مالية لكبرى الشركات العالمية وما نتج عن ذلك من زعزعة الثقة في مدى كفاءة الأسواق المالية وفقدان التقارير المالية مصداقيتها من قبل مستخدميها وجمهور المتعاملين بشكل عام. كل ذلك أدى إلى التأثير على مستوى الطلب على جودة المراجعة، ولذلك أصبحت آليات الحوكمة المطبقة بالشركة من العوامل الهامة والمؤثرة في قرار الشركات بالمفاضلة بين مكاتب المراجعة واحتيار مكتب مراجعة معين. وأصبح ذلك محل إهتمام العديد من الباحثين مؤخرا في مختلف الدراسات حيث أكدا على العلاقة المعنوية بين خصائص آليات الحوكمة المطبقة بالشركة واختيارها للمراجع الخارجي. وبخصوص العلاقة بين تبنى آليات فعالة لحوكمة الشركات واختيار المراجع الخارجي توجد نظريتين متضادتين وهما (ALQadasi & Abidin ,2018 , Oglu ,2013 , Quick et al ,2018 , Bala et al ,2018 , Abdeljawad et al ,2020) :

- **النظرية التبادلية: Substitution Theory**

وتفترض تلك النظرية أن تبني الشركة لآليات داخلية فعالة للحوكمة تعتبر **بديلا** عن الطلب على جودة المراجعة الخارجية ، وذلك لما توفره تلك الآليات الداخلية من رقابة فعالة على آداء الشركة مما يقلل من التصرفات الإنتهازية التي قد يتبعها المديرين التنفيذيين لتحقيق مصالح شخصية وبالتالي تنخفض درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، مما يقلل من مستوى الأخطاء والإنحرافات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية وبالتالي تزداد جودة ومصداقية التقارير المالية وبالتالي ينخفض مستوى الطلب على مكاتب المراجعة الأكثر جودة (والمعبر عنها بمكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 في معظم الدراسات) .

- **النظرية التكاملية: Complementary Theory**

تفترض تلك النظرية أن كلا من الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات تعتبر **مكملة** لبعضها البعض ، بمعنى أن تبنى الشركة لآليات داخلية فعالة للحوكمة تزيد من الطلب على جودة المراجعة الخارجية وذلك لضمان إحكام الرقابة الخارجية الفعالة على آداء الشركة إلى جانب الرقابة الداخلية التي توفرها الآليات الداخلية مما يعطي إنطباعا جيدا للمستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة عن مدى إلتزام الشركة بالتطبيق الفعال لمباديء الحوكمة وحرصها على حماية حقوق كافة المساهمين مما يعزز من صورتها ويدعم من ثقة جمهور المتعاملين فيها. ولذلك فطبقا لتلك النظرية،

فإن وجود آليات داخلية فعالة للحوكمة بالشركة يزيد من اختيارها لمكاتب المراجعة الأكثر جودة Big-4 .

وبتحليل ما ورد في نتائج العديد من الدرسات إتضح أن فعالية لجنة المراجعة بالشركة تعتبر من أهم الآليات الداخلية للحوكمة تأثيرا في قرار الشركات باختيار المراجع الخارجي وتفضيل نوع معين من مكاتب المراجعة . وذلك بسبب دورها الهام في إحكام الرقابة الداخلية الفعالة على آداء الشركة . وعلى سبيل المثال ، فقد أثبتت نتائج دراسة Chen & Zhou (2007) والتي أجريت على عملاء شركة آرثر أندرسن أن الشركات التي تميزت بوجود كلا من مجلس إدارة فعال ولجنة مراجعة فعالة قد قامت بالإستغناء المبكر عن مكتب آرثر أندرسن وإتجهت إلى اختيار أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى الأكثر نجاحا ، مما يؤكد على قدرة كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بتلك الشركات على الإكتشاف المبكر للمخاطر والتنبؤ بالتهديدات المحيطة بها مما أدى إلى قيامها بالتحول إلى مكاتب المراجعة العالمية الأخرى الأكثر جودة لتقليل درجة المخاطر المحيطة بها وتدعيم قيمة الشركة وتجنبها مخاطر الفشل المالي . وذلك يعطي دلالة على أهمية وجود مجلس إدارة فعال ولجنة مراجعة فعالة بالشركة بإعتبارهما آليات داخلية هامة للحوكمة ودورهم في قرارها باختيار المراجعين وتغييرهم والمفاضلة بين مكاتب المراجعة، ويتوقف هذا الدور على ما يتمتعا به من خصائص ومقومات والتي تضمن لهما الفعالية في آداء دورهم الرقابي على الشركة وبما يضمن لهما المشاركة في إتخاذ القرارات المختلفة والتي من بينها قرار اختيار المراجع الخارجي .

ولذلك ، وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ونظرا للدور الهام لخصائص لجنة المراجعة الفعالة في إحكام الرقابة الداخلية الفعالة على آداء الشركة وبالتالي دورها في عملية المفاضلة بين المراجعين واختيار مكتب مراجعة معين ، لذا ستحاول الباحثة من خلال الجزء التالي من البحث الحالي التوصل إلى دليل عملي يوضح مدى العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة بالشركة وبين قرارها باختيار نوع معين من المراجعين في البيئة المصرية .

١١ــ الدراسة التطبيقية

ستقوم الباحثة في الجزء الحالي من البحث بالإجراءات المختلفة للدراسة التطبيقية وذلك لتحديد مدى وجود علاقات إرتباط وعلاقات أثر بين فعالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة المصرية وبين قرارها باختيار المراجع الخارجى ، ثم قياسات تلك العلاقات احصائياً والوصول الى نتائج الدراسة التطبيقية . وتبدأ تلك الاجراءات بتحديد مجتمع الدراسة ووصف عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات ، ثم تحديد متغيرات الدراسة وطرق قياسها ، ويليها تحديد النموذج المستخدم

لإختبار تلك الفروض مع تعريف كافة المتغيرات الواردة بهذا النموذج وتحديد طرق قياسها ، على ان يتم بعد ذلك تطبيق الأساليب الاحصائية الملائمة لإختبار فروض الدراسة من أجل التوصل لنتائج الدراسة التطبيقية مع التفسير الممكن لتلك النتائج . وسيتم بيان ذلك على النحو التالي :

١١- ١ عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات

قامت الباحثة بأخذ عينة الدراسة من المجتمع المتمثل فى كافة الشركات المقيدة فى البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ ، وفى ضوء عدد وأسماء الشركات المقيدة فى البورصة المصرية خلال تلك الفترة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل فى ٦٦٦ مشاهدة (٢٢٢ شركة) وذلك وفقاً لما تم حصره من موقع البورصة المصرية . واتفاقاً مع معظم الدراسات السابقة، فقد قامت الباحثة باستبعاد المؤسسات المالية من الدخول فى العينة النهائية للدراسة وذلك لما تتميز به من خصائص تشغيلية مختلفة عن بقية الشركات وكذلك لخضوعها لقوانين وإجراءات تنظيمية مختلفة وقواعد حوكمة خاصة بها، ولذلك فقد تم استبعاد ١٤١ مشاهدة (٤٧شركة) . كما قامت الباحثة باستبعاد الشركات التابعة للقطاع العام (قطاع الأعمال العام) من الدخول فى العينة النهائية للدراسة وذلك لخضوع تلك الشركات للمراجعة من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات فقط دون مكاتب المراجعة الخاصة ولذلك فهى لا تحقق أهداف الدراسة الحالية، ولذلك فقد تم استبعاد ٧٥ مشاهدة (٢٥شركة). هذا بالإضافة إلى استبعاد الشركات المساهمة التى تتبع إسلوب المراجعة المشتركة وذلك لخروجها عن حدود الدراسة الحالية وأهدافها، ولذلك فقد تم استبعاد ٦٠ مشاهدة (٢٠ شركة). كما تم استبعاد الشركات المساهمة التى لا تمتلك لجنة مراجعة وذلك لعدم تحقيقها لأهداف الدراسة الحالية، ولذلك فقد تم استبعاد ١٨ مشاهدة (٦شركات). وأخيراً قامت الباحثة باستبعاد المشاهدات التى تفتقد البيانات اللازمة لقياس أى متغير من المتغيرات محل الاهتمام واللازمة لاختبار فروض الدراسة الحالية، ولذلك فقد تم استبعاد ٩٩ مشاهدة (٣٣شركة). وبإتباع الإجراءات السابقة، تمثلت العينة النهائية للدراسة الحالية فى ٢٧٣ مشاهدة (٩١شركة) .

وقامت الباحثة بتجميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات محل الإهتمام وإختبار فروض البحث الحالي من خلال العديد من المصادر وهم : تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقا لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد والذي يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (www.egx.com.eg) وكذلك على الموقع الإلكتروني للشركات . وكذلك من خلال تقرير الحوكمة السنوي والذي تقوم إدارة الشركة بإعداده سنويا وإرسالة للهيئة العامة للرقابة المالية ، والذي يتم نشره على الموقع الإلكتروني للشركة وكذلك على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية . هذا بالإضافة إلى المعلومات الواردة بالقوائم المالية السنوية للشركات

المقيدة في البورصة المصرية والمرفق بها الإيضاحات المتممة لها وتقرير المراجع الخارجي والتقرير السنوي عن نشاط الشركة ، والتي يتم نشرها على موقع معلومات مباشر (www.mubasher.info) وكذلك على الموقع الإلكتروني للشركات .

١١ – ٢ متغيرات الدراسة وطرق قياسها

١١-٢-١ المتغير التابع :

يمثل اختيار المراجع المتغير التابع في الدراسة الحالية والذي سيتم التعبير عنه بمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة مراجعة القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية من قبل إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى (Big-4) ، وصفر في غير ذلك (Non-Big4) .

١١-٢-٢ المتغير المستقل :

تمثل خصائص لجنة المراجعة المتغير المستقل محل الإهتمام في الدراسة الحالية ، والذي سيتم قياسة من خلال أربعة خصائص للجنة المراجعة وهي : حجم اللجنة ، وخبرة أعضائها ، واستقلالها ، وتكرار إجتماعاتها .

١١-٢-٣المتغيرات الحاكمة : قامت الباحثة باختيار بعضا من المتغيرات الحاكمة والمتوقع تأثيرها على قرار اختيار المراجع الخارجي وذلك بناءا على ما تم ملاحظتة من خلال نتائج العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية ، وقد تمثلت تلك المتغيرات في كلا من : حجم الشركة والذي سيتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ، ومعدل العائد على الأصول والذي يعبر عن مستوى ربحية الشركة والذي سيتم قياسه بنسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول .

١١ - ٣ نموذج إختبار الفروض

إتفاقاً مع أغلب ما ورد فى الدراسات السابقة سوف تستخدم الباحثة نموذج تحليل الإنحدار اللوجستى Logistic (Logit) Regression Analysis، حيث يعتبر من أكثر نماذج تحليل الإنحدار ملائمة لإجراء اختبارات فروض البحث الحالي واختبار العلاقة بين متغيراته (e.g. , Ayadi et al,2020, Soyemi, 2020, Ben-Hassoun et al, 2018, Karim & Zijl, 2013, Bala et al,2018 , Nasrudin et al ,2017) . حيث يستخدم هذا النموذج في حالة إختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وذلك عندما تكون نتيجة المتغير التابع تحتوي على عدد محدود فقط من القيم المحتملة والتي قد تتخذ شكلا ثنائيا أو تصنيفيا أو رتبيا. وتوجد عدة أنواع من نماذج تحليل الإنحدار اللوجستي ولكن من أكثر الأنواع شيوعا هو نموذج تحليل الإنحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression Analysis ، والذي يستخدم في حالة ما إذا كان المتغير التابع ثنائي الإستجابة أي يحمل إثنين فقط من القيم المحتملة (مناحي وسيف الدين ، ٢٠١٨) . ولذلك ونظرا لأن

قيم المتغير التابع في البحث الحالي من النوع الثنائي ، حيث أنها تحمل إثنين فقط من القيم المحتملة وهي: واحد في حالة اختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big -4 ، وصفر في غير ذلك Non – Big 4. لذلك فإن نموذج تحليل الإنحدار اللوجستي الثنائي هو الأكثر ملائمة لإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية.

وبناءا على ما تقدم، وفى ضوء ما ورد فى معظم الدراسات السابقة التى إهتمت باختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة واختيار المراجع، ستقوم الباحثة باختبار تلك العلاقة فى البيئة المصرية وذلك باستخدام النموذج التالى:

$$AUD_{it} = \beta_0 + \beta_1 ACSIZE_{it} + \beta_2 ACEXP_{it} + \beta_3 ACIND_{it} + \beta_4 ACMEET_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 ROA_{it} + {}_t + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :
β_0 : تعبر عن الحد الثابت (ثابت الإنحدار) ، ε : تعبر عن معامل الخطأ العشوائي (بواقي النموذج) ، i : ترمز إلى الشركة ، t : ترمز إلى السنة . وعلى ذلك فإنه بالنسبة للشركة i في السنة t ، فإن :

ACSIZE : يعبرعن حجم لجنة المراجعة والذي يقاس بنسبة إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد الأعضاء المخطط [٣].

ACEXP : يعبر عن خبرة لجنة المراجعة والذي يقاس بنسبة إجمالي عدد الأعضاء ذوي الخبرات بلجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضائها .

ACIND : يعبر عن استقلال لجنة المراجعة والذي يقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة تشكيل لجنة المراجعة من١٠٠ % من الأعضاء المستقلين والخارجيين ، وصفي في غير ذلك .

ACMEET : يعبر عن إجتماعات لجنة المراجعة والذي يقاس بنسبة إجمالي عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام إلى عدد الإجتماعات المخطط [٤] .

SIZE : يعبر عن حجم الشركة والذي يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول .

---

[٣]- قامت الباحثة بتحديد عدد الأعضاء المخطط بثلاثة أعضاء وذلك فى ضوء ما ورد فى الدليل المصري لحوكمة الشركات بكافة اصداراته ، حيث حدد الدليل الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة بثلاثة أعضاء (مركز المديرين المصرى ، ٢٠١١ ، مركز المديرين المصرى ، ٢٠١٦) .

[٤]- قامت الباحثة بتحديد عدد الاجتماعات المخططة بأربعة اجتماعات خلال العام وذلك فى ضوء ما ورد فى الدليل المصري لحوكمة الشركات بكافة اصداراته ، حيث حدد الدليل الحد الأدنى لعدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام بأربعة اجتماعات ، أى بمعدل مرة كل ثلاثة أشهر (مركز المديرين المصري ، ٢٠١١ ، مركز المديرين المصرى ، ٢٠١٦) .

ROA : يعبر عن معدل العائد على الأصول والذي يقيس مستوى الربحية بالشركة ويقاس بنسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول .

١١ـ ٤ الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول التالي الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة فى نموذج إختبار الفروض واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة التى تشملها عينة الدراسة.

جدول رقم (١)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج إختبار الفروض

Variable	Observations	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AUD	273	0	1	0.31	0.464
ACSIZE	273	.67	2.33	1.1294	0.28785
ACEXP	273	.00	1.00	0.3953	0.33537
ACIND	273	0	1	0.08	0.278
ACMEET	273	.00	4.00	1.2509	0.67400
SIZE	273	7.71	10.73	8.9455	0.73988
ROA	273	-.25	.45	0.0706	0.10331

وفي ضوء الإحصاءات الوصفية الواردة بالجدول رقم (١) تود الباحثة الإشارة إلى النقاط التالية:

- بالنسبة للمتغير AUD والخاص باختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big-4 ، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٣١, وهذا يعني أن حوالي ٣١% من الشركات الخاضعة للدراسة يتم مراجعة قوائمها المالية بواسطة مراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى .
- بالنسبة للمتغير ACSIZE والخاص بحجم لجنة المراجعة ، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ١.١٢٩٤ وهذا يشير إلى إلتزام الشركات الخاضعة للدراسة بقواعد ومعايير حوكمة الشركات فيما يتعلق بعدد أعضاء لجنة المراجعة بنسبة ١١٢.٩٤% وذلك يدل على فعالية متغير حجم لجنة المراجعة في الحكم على مدى كفاءة لجنة المراجعة كآلية داخلية من آليات حوكمة الشركات .

- بالنسبة للمتغير ACEXP والخاص بخبرة لجنة المراجعة، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٣٩٥٣, وهذا يدل على وجود درجة من الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في الشركات الخاضعة للدراسة تبلغ ٣٩.٥٣% .
- بالنسبة للمتغير ACIND والخاص باستقلال لجنة المراجعة، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٠٨, وهذا يعني أن إمتلاك الشركات الخاضعة للدراسة لدرجة من استقلال لجنة المراجعة تبلغ ٨% .
- بالنسبة للمتغير ACMEET والخاص بإجتماعات لجنة المراجعة، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ١.٢٥٠٩ وهذا يشير إلى إلتزام الشركات الخاضعة للدراسة بقواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية فيما يتعلق بعدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام بنسبة ١٢٥.٠٩%.
- بالنسبة للمتغير SIZE والخاص بحجم الشركة والذي يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٨.٩٤٥٥ وهذا يشير إلى كبر حجم أغلبية الشركات الخاضعة للدراسة وإمتلاكها لقيمة من الأصول التي تؤهلها للإستمرار في سوق العمل مما يعطي ثقة وطمأنه للمساهمين والمستثمرين المرتقبين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصالح مع الشركة.
- بالنسبة للمتغير ROA والخاص بمعدل العائد على الأصول والذي يقيس مستوى ربحية الشركة، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٠٧٠٦, ولتفسير هذا المتغير يجب مقارنة هذه النسبة مع أعلى قيمة والتي بلغت ٤٥, وأدنى قيمة والتي بلغت -٢٥, مما يدل على تذبذب نسب الربحية التي تحققها الشركات الخاضعة للدراسة خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠١٩)وتباينها ما بين الربح والخسارة.

١١- ٥ مصفوفة الإرتباط Correlation Matrix

توضح مصفوفة الأرتباط قوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة وذلك تمهيدا لإجراء إختبار الإنحدار ، ويوضح الجدول رقم (٢) مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج إختبار الفروض، والتي تعطي تصورا مبدئيا عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، مما يساهم أيضا في التحقق من مدى معاناة النموذج الذي تم تحديدة من مشكلة الإزدواج الخطي التي سيتم ذكرها لاحقا.

جدول رقم (٢)
مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج إختبار الفروض

Variable		1	2	3	4	5	6	7
1	AUD	1						
2	ACSIZE	-.028-	1					
3	ACEXP	.265**	-.021-	1				
4	ACIND	.081	-.167**	.548*	1			
5	ACMEET	-.004-	.258**	-.202**	-.123*	1		
6	SIZE	.450**	.144*	.146*	.104	.093	1	
7	ROA	.013	.196**	-.249**	-.142*	.307**	.178**	1

* ، ** تشير إلى المعنوية الإحصائية لمعاملات الإرتباط عند مستوى ٥% ، ١% على التوالي.

وفي ضوء معاملات الإرتباط الواردة بالجدول رقم (٢) تلاحظ الباحثة ما يلي :

أولا : : بخصوص العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، يتضح وجود إرتباط معنوي بين المتغير المستقل خبرة لجنة المراجعة ACEXP وبين المتغير التابع AUD دون المتغيرات المستقلة الأخرى ، مما يشير مبدئيا إلى صحة الفرض الثاني للبحث دون الفروض الأخرى وذلك إنتظارا للنتيجة النهائية التي سيتم التوصل إليها بعد إجراء نموذج إختبار الفروض . وبالنسبة للمتغيرات الحاكمة المدرجة في نموذج إختبار الفروض، يتضح وجود إرتباط معنوي بين متغير حجم الشركة SIZE وبين المتغير التابع AUD .

ثانيا : : بخصوص العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، يتضح وجود إرتباطات بين تلك المتغيرات ولكنها لا تمثل خطورة على نموذج الإنحدار ، حيث بلغت أعلى نسبة لمعاملات الإرتباط ٥٤٨, بين المتغير ACEXP والمتغير ACIND وتلك النسبة لا تزيد عن ٨, ولذلك يمكن القول أن نموذج إختبار الفروض لا يعاني من مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة) [٥] . ولمزيد من التأكد ، فقد قامت الباحثة بحساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor(VIF) للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج وجاءت النتائج كما

[٥] - يقصد بالإزدواج الخطي وجود علاقة خطية تامة أو قوية بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الإنحدار وذلك من الممكن أن يؤدي إلى عدم القدرة على تقدير معلمات نموذج الإنحدار أو عدم الدقة في تقديرها حيث يصعب في تلك الحالات تحديد مدى مساهمة كل متغير من المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير التابع ، ومن إحدى طرق الكشف عن وجود إزدواج خطي هي فحص مصفوفة الإرتباط ، فإذا وجد معامل إرتباط بين متغيرين مستقلين قيمتة أكبر من ٨ , دل ذلك على وجود مشكلة الإزدواج الخطي (Gujarati , 2003) .

بالجدول رقم (٣) . حيث تقوم طريقة معامل تضخم التباين على حساب كلا من معامل تضخم التباية VIF والتباين المسموح به Tolerance(Tolerance = 1 / VIF) ، فإذا وجد معامل قيمتة أكبر من ١٠ أو لإذا كانت قيمة التباين المسموح به أقل من ١, دل ذلك على وجود مشكلة الإزدواج الخطي ووجوب معالجتها (Gujarati , 2003) . ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن جميع قيم معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج أقل من ١٠، حيث كانت أعلى قيمة له ٢.٦١٠ كما جاءت جميع قيم التباين المسموح به لكافة المتغيرات المستقلة Tolerance أعلى من ١, حيث كانت أقل قيمة له ٣٨٣, وهكذا تكون الباحثة قد تحققت من عدم وجود مشكلة خطيرة للإزدواج الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة.

جدول رقم (٣)

معامل تضخم التباين

Variables	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
ACSIZE	.745	1.343
ACEXP	.383	2.610
ACIND	.577	1.734
ACMEET	.714	1.401
SIZE	.549	1.821
ROA	.746	1.340

١١ – ٦ إختبار فروض الدراسة Hypotheses Test

بعد أن تحققت الباحثة من تحقق إفتراضات نموذج تحليل الإنحدار اللوجستي والتي من أهمها عدم وجود إزدواج خطي بين متغيرات الدراسة المستقلة ، ، فإنه يمكن الإعتماد عليه من أجل إختبار فروض الدراسة الحالية. وقد إعتمدت الباحثة على طريقة الإستبعاد العكسي (Back Ward) من أجل معرفة المتغيرات الأفضل في تفسير التباين في المتغير التابع، حيث تقوم هذه الطريقة في كل خطوة بإستبعاد المتغير الأقل تأثيرا (الأقل معنوية إحصائية) إلى أن تم في الخطوة الأخيرة الوصول إلى المتغيرات الأفضل (الأكثر معنوية إحصائية) في تفسير التباين في المتغير التابع. ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الإنحدار اللوجستي الثنائي .

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الإنحدار اللوجستي الثنائي – المتغير التابع AUD

	Variable	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1	ACSIZE	-1.195	.668	3.200	1	.074	.303
	ACEXP	1.522	.812	3.516	1	.061	4.582
	ACIND	-1.039	.778	1.782	1	.182	.354
	ACMEET	.177	.305	.336	1	.562	1.194
	SIZE	1.666	.343	23.608	1	.000	5.288
	ROA	2.716	1.837	2.187	1	.139	15.124
	Constant	-13.883	2.935	22.374	1	.000	.000
Step 2	ACSIZE	-1.095*	.618	3.137	1	.077	.334
	ACEXP	1.443*	.769	3.519	1	.061	4.232
	ACIND	-1.169*	.706	2.746	1	.097	.311
	SIZE	1.680**	.323	26.985	1	.000	5.365
	ROA	2.915*	1.803	2.614	1	.106	18.452
	Constant	-14.211	2.744	26.828	1	.000	.000

Step 1	-2 Log likelihood	220.118
	Cox & Snell R Square	0.352
	Nagelkerke R Square	0.495
	Chi-square	118.501
	Sig.	0.000
Step 2	-2 Log likelihood	221.302
	Cox & Snell R Square	0.349
	Nagelkerke R Square	0.491
	Chi-square	117.317
	Sig.	0.000

* ، ** ، تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعلمات عند مستوى ١٠% ، ١% على التوالي.

يتضح من نتائج الجدول رقم (٤) أن الدلالة الإحصائية لنموذج إختبار الفروض (طبقا للخطوة الأولى) إستنادا إلى قيمة مربع كاي كا ٢ (Chi-Square) بلغت ٠,٠٠ وهي أقل من ٠٥, مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ذات دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع . وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لنموذج إختبار الفروض (طبقا للخطوة الأولى) يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 (R Square) المتعلقة بكلا من Cox & Snell و Nagelkerke بلغت ٣٥٢, و ٤٩٥, على التوالي ، مما يدل على أن التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة يفسر ٤٩.٥% من التغير في المتغير التابع .

وبالنظر إلى النتائج الموضحه بالجدول رقم (٤) ، يتضح ما يلي :

- أن معامل الإنحدار للمتغير ACSIZE يحمل إشارة سالبة ويعد معنويا من الناحية الإحصائية عند مستوى ١٠%، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة عكسية معنوية مع قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ، أي أنه كلما زاد حجم لجنة المراجعة كلما زاد إتجاه الشركات المساهمة المصرية لاختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى . الأمر الذي يشير إلى عدم صحة الفرض الأول للبحث.
- أن معامل الإنحدار للمتغير ACEXP يجمل إشارة موجبة ويعد معنويا من الناحية الإحصائية عند مستوى ١٠%، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة طردية معنوية مع قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، أي أنه كلما زادت خبرة لجنة المراجعة كلما زاد إتجاه الشركات المساهمة المصرية لاختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. الأمر الذي يشير إلى صحة الفرض الثاني للبحث.
- أن معامل الإنحدار للمتغير ACIND يحمل إشارة سالبة ويعد معنويا من الناحية الإحصائية عند مستوى ١٠%، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة عكسية معنوية مع قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، أي أنه كلما زادت درجة إستقلال لجنة المراجعة كلما إنخفض إتجاه الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. الأمر الذي يشير إلى عدم صحة الفرض الثالث للبحث.
- أن معامل الإنحدار للمتغير ACMEET يحمل إشارة موجبة ولا يعد معنويا من الناحية الإحصائية، مما يعني أن متغير إجتماعات لجنة المراجعة لا يرتبط بعلاقة معنوية مع قرار اختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع

من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. الأمر الذي يشير إلى عدم صحة الفرض الرابع للبحث.

وبجانب المتغيرات المستقلة محل الإختبار، يتضح من النتائج الموضحة بالجدول رقم (٤) ثبوت معنوية المتغيرات الحاكمة المدرجة في نموذج إختبار الفروض وتتمثل تلك المتغيرات في كلا من: حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول. حيث يتضح أن معامل الإنحدار للمتغير SIZE يحمل إشارة موجبة ويعد معنويا من الناحية الإحصائية عند مستوى ١%، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة طردية معنوية مع قرار اختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، أي أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زاد إتجاهها لاختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى . حيث انه كلما زاد حجم الشركة كلما زادت حجم صفقاتها وبالتالي زادت درجة التعقيدات المحاسبية التي تتطلبها تلك الصفقات، ولذلك فإن الشركات كبيرة الحجم تفضل اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى لإمتلاكها القدرات البشرية والتكنولوجية التي تمكنها من التعامل مع التعقيدات المحاسبية التي تتطلبها طبيعة تلك الشركات .

وكذلك يتضح أن معامل الإنحدار للمتغير ROA يحمل إشارة موجبة ويعد معنويا من الناحية الإحصائية عند مستوى ١٠%، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة طردية معنوية مع قرار اختيار الشركات المساهمة المصرية للمراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، أي أنه كلما زادت مستويات الربحية بالشركة كلما زاد إتجاهها لاختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى لما تتمتع به تلك المكاتب من شهرة من حيث جودة عملية المراجعة مما يعمل على طمأنه المساهمين والمستثمرين المرتقبين والدائنين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصالح المختلفة عن مدى جودة ومصداقية الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية وعدم إحتوائها على أرباح صورية .

١٢ـ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١٢ ـ ١ نتائج البحث

تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي :

- وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم لجنة المراجعة وبين قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى . وقد يشير ذلك إلى أن الشركات المساهمة المصرية تعتبر من زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة بديلا عن الطلب على جودة المراجعة الخارجية المؤداة بواسطة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ، وذلك بإعتبار أن زيادة حجم لجنة المراجعة يضمن إحتوائها على القدر الكافي من الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على القيام بالواجبات الملقاه على عاتقها ، حيث يتم توزيع المهام فيما بين هؤلاء الأعضاء مما يزيد من قدرتها على إحكام الرقابة الفعالة على آداء

الشركة مما يقلل من إحتمالات الغش والأخطاء الواردة بتلك القوائم بالشكل الذي يزيد من جودة ومصداقية التقارير المالية.

- وجود علاقة طردية معنوية بين خبرة لجنة المراجعة وبين قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى . وقد يرجع ذلك إلى أنه كلما زاد عدد الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة كلما إزداد طلب هؤلاء الأعضاء على جودة المراجعة الخارجية المؤداة بواسطة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، حيث يزداد وعي هؤلاء الأعضاء بأهمية دور المراجع الخارجي المستقل في تحقيق الرقابة الخارجية الفعالة على آداء الشركة والتخفيض من درجة المخاطر المالية المحيطة بها وتقييم مدى قدرتها على الإستمرار.
- وجود علاقة عكسية معنوية بين استقلال لجنة المراجعة وبين قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. وقد يرجع ذلك إلى أنه في حالة إمتلاك الشركات المساهمة المصرية للجنة مراجعة تتمتع بمستوى مرتفع من الإستقلالية فإن ذلك قد يغنيها عن الطلب على الرقابة الخارجية المؤداة بواسطة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى وذلك إكتفاءا بما توفره لجنة المراجعة المستقلة من رقابة فعالة على آداء الشركة .
- عدم وجود علاقة معنوية بين عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام وبين قرار اختيار المراجع من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى. وترى الباحثة أن هذه النتيجة قد ترجع إلى أنه من خلال فحص عينة الشركات الخاضعة للدراسة قد إتضح أن عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام في معظم تلك الشركات كان أربعة إجتماعات - وذلك هو الحد الأدنى المنصوص علية في قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية – مما قد يكون نتج عنه إنخفاض في الفروق المعنوية بين المشاهدات الخاضعة للدراسة بخصوص هذا المتغير مما أدى إلى عدم ثبوت معنويتة في التأثر على المتغير التابع.

وتشير تلك النتائج إلى عدم سيادة إتجاه محدد في البيئة المصرية فيما يتعلق بالعلاقة بين فعالية لجنة المراجعة للحوكمة وبين قرار الشركات باختيار نوع معين من مكاتب المراجعة والذي يتحدد في ضوء طبيعة الطلب على جودة المراجعة. بمعنى آخر لا يمكن تعميم أيا من وجهتي النظر التكاملية أو البديلة . . ولكن بشكل عام فقد أثبتت نتائج البحث الحالي التأثير الفعال لخصائص لجنة المراجعة على قرار اختيار المراجع في الشركات المساهمة المصرية سواء كان من إحدى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى أو من غير ذلك.

١٢ – ٢ توصيات البحث

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ، توصي الباحثة بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بالتحقق من مدى إلتزام الشركات المساهمة المصرية بقواعد ومعايير حوكمة الشركات فيما يتعلق بتشكيل لجنة المراجعة من خلال الحرص على

أن يتم تشكيلها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقليين فقط مع إمكانية الإستعانة بأعضاء خارجيين من ذوي الخبرة على أن يكون الأغلبية من الأعضاء إن لم يكن جميعهم من المستقلين. حيث لوحظ من خلال فحص عينة الشركات الخاضعة للدراسة عدم إلتزام بعض الشركات بتلك القواعد حيث وجدت شركات تحتوي لجنة المراجعة بها على أعضاء تنفيذيين مما يخالف قواعد ومعايير حوكمة الشركات . وكذلك لوحظ أن الغالبية العظمى من عينة الشركات الخاضعة للدراسة تتميز بضعف استقلال لجنة المراجعة (حيث كانت الأغلبية في تشكيل لجنة المراجعة بتلك الشركات للأعضاء غير التنفيذيين من غير المستقلين) ، وقد إتضح ذلك من خلال قيمة الوسط الحسابي لمتغير استقلال لجنة المراجعة والذي بلغ ٨% فقط وهي نسبة منخفضة وتشير إلى إنخفاض استقلال لجنة المراجعة في الغالبية العظمى من عينة الشركات الخاضعة للدراسة . ولذلك فلابد من قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بالإشراف على عملية تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة المصرية للتحقق من تطابقها مع القواعد والمعايير مما يزيد من درجة استقلالها وبالتالي يزيد من فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة بتلك الشركات.

١٢– ٣ مجالات البحث المقترحة

في ضوء ما إنتهى إليه البحث الحالي من نتائج ، تقترح الباحثة أنه يمكن للدراسات المستقبلية في البيئة المصرية إعادة تشغيل نموذج إختبار الفروض الخاصة بالبحث الحالي مع إضافة بعض المتغيرات والتي تمثل بعض الخصائص الأخرى للجنة المراجعة والتي ورد ذكرها في بعض الدراسات السابقة في البيئات المختلفة والتي منها دراسة Bala et al (2018) ، والتي قد تؤثر على مدى فعاليتها وبالتالي على قرار اختيار المراجع الخارجي ، ومن تلك الخصائص : مدى وجود عنصر الإناث في تشكيل لجنة المراجعة ، ومدة بقاء عضو لجنة المراجعة ، وملكية عضو لجنة المراجعة .

المراجع

مراجع باللغة العربية

الديسطي، محمد محمد عبد القادر (٢٠١٠)، "محددات اختيار المراجع في السوق المصريه غير الالزاميه: دراسة تطبيقية على شركات المساهمه المقيده في بورصتي القاهرة والاسكندرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلميه**، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، م٤٧، ع١، ص ص ٧٥ –١٢٧ .

الطويل ، سهام أكرم عمر (٢٠١٢) ، " تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الآداء المهني لمراجعي الحسابات في قطاع غزه : دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات في قطاع غزه " ، **رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزه .

الهيئة العامة للرقابه المالية (٢٠٢١) ، " قرار مجلس ادراة الهيئة رقم١١ لسنة ٢٠١٤ " بشأن قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصه المصرية ، نسخة معدله .

البورصة المصرية (٢٠١٩) ، " التقرير السنوي " ، ص ص ١- ٨٨ .

حامد ، نهى عبد الفتاح (٢٠١٨) ، " تأثير محددات اختيار مراجع الحسابات الخارجي على جودة آداء عملية المراجعة : دراسة نظرية تحليلية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، م٢٢ ، ع١ ، ص ص ١٣٢ - ١٧٤ .

غنيم ، محمود رجب يس (٢٠١٤) ، " دور لجان المراجعه كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي : دليل ميداني من البيئه السعودية "، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجاره ، جامعة طنطا ، ع٢ ، ص ص ٢١- ٧٦ .

كساب ، ياسر السيد (٢٠١١) ، " أثر صدور لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على جودة عملية المراجعة (دراسة نظرية وميدانية) " ، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ع ١ ، ص ص ٧٣ – ١٢٠ .

مركز المديرين المصري (٢٠١١) ، " دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية" ، نسخة معدلة ، وزارة الإستثمار ، جمهورية مصر العربية .

مركز المديرين المصري (٢٠١٦) ، " الدليل المصري لحوكمة الشركات " ، الاصدار الثالث ، الهيئة العامة للرقابة المالية ، جمهورية مصر العربية .

محروس ، رمضان عارف رمضان (٢٠٢١) ، " أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية في تقلبات أسعار الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية أثناء أزمة كورونا " ، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، م٢٢ ، ع١ ، ص ص٤١٤-٤٦١ .

مناحي ، إفتخار محمد ، سيف الدين ، هاشم قمر (٢٠١٨) ، " المؤشرات المالية المؤثرة على آداء الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للعام ٢٠١٦ بإستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي الثنائي " ، **مجلة الدنانير** ، كلية الإدارة والإقتصاد ، الجامعة العراقية ، ع ١٣ ، ص ص ١٦٧-١٩١ .

هلال ، أحمد كمال بيومي (٢٠١٢) ، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة ميدانية " ، **رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة.

مراجع باللغة الإنجليزية

Abbott,L. and S. Parker. (2000) ," Auditor Selection and Audit Committee Characteristics" , **Auditing : A Journal of Practice & Theory** 19(2) : 47- 66.

Abbott,L. , S . Parker , G. Peters and K. Raghunandan . (2003) ,"The Association between Audit Committee Charchteristics and Audit Fees" , Auditing : **A Journal of Practice & Theory** 22(2) :17-32 .

Aksu,M., T.Onder and K . Saatcioglu. (2007),"Auditor Selection , Client Firm Characteristics , and Corporate Governance : Evidence from an Emerging Market ", **Working Paper** , Faculty of Management, Sabanci University, turkey, available at : http: //www.Fma.Org/Orlando/Papers/Auditor Selection – 100701. Pdf.

Adeyemi,S. B and T.O. Fagbemi. (2010) " Audit Quality, Corporate Governance and Firm Characteristics in Nigeria" **, International Journal of Business and Management** 5(5) : 169 -179 .

Ayadi , S. , R .Ben- Salem and A.Adbouli . (2020) , "Family Presence in The Firm's Capital and External Auditor Choice : Evidence From French Listed Firms " , **Accounting and Management Information Systems** 19(2) : 195-214.

AL-Matari , y. A, A.K.Al - Swidi , F. BT- Fadzil and E.M.AL- Matari . (2012) "Board of Directors, Audit Committee Characteristics and Performance of Saudi Arabia Listed Companies ", **International Review of Management and Marketing** 2(4) : 241-251 .

AL-Ajmi , J. (2009) , "Audit Firms , Corporate Governance , and Audit Quality : Evidence From Bahrain " , **Advances In Accounting , Incorporating Advances In International Accounting** 25 : 64-74 .

ALfraih ,M.M.(2017a) , "Choosing an External Auditor" : Does The Composition of Board of Directors Matter? , **International Journal of Law and Management** 59(3) : 394-412 .

Al-Najjar,B.(2018) ,"Corporate Governance and Audit Features : SMES Evidence", **Journal of Small Business and Enterprise Development** 25(1) : 163.179 .

AlQadasi , A. and S.Abidin . (2018) ,"The Effectiveness of The Internal Corporate Governance and Audit Quality : The Role of Ownership Concentration – Malysian Evidence", **Corporate Governance** 18(2) : 233.253 .

ALjaaidi , K.S. , S.Bin-Abidin and G.S.Bagulaidah . (2016) , "Firm Level Characteristics and Auditor Selection : A Study of Sultanate of Oman " , **Journal of Administrative and Economic Science** 17 : 7-47 .

Abdeljawad. I, G. A . Oweidat and N.M . Saleh. (2020)," Aduit Committee Versus other Governance Mechanisms and The Effect of Investment Opportunities": Eevidence from pakestine, **Corporate Governance** 20(3) : 527.544 .

Abughazaleh ,N. , V.O'connell and J.Princen . (2015) , "Audit Quality , Auditor Size and Legal Environments " , **Quarterly Journal of Finance and Accounting** 53(3/4) : 39-65 .

Blue Ribbon Committee (BRC) . (1999) ," Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Imporving The Effectiveness of Corporate Audit Committees", **The Business Lawyer** 54(3) : 1067-1095.

Braswell,M. , R.B.Daniels , M.Landis and C-Chia Chang . (2012) , "Characteristics of Diligent Audit Committees " , **Journal of Business & Economics Research** 10(4) : 191-206 .

Ben–Hassoun, A. , C.Aloui and H.Ben- Nasr. (2018) , "Demand for Audit Quality in Newly Privatized Firms in MENA Region" : Role of Internal Corporate Governance Mechanisms Audit, **Research in International Business and Finance** 45 : 334.348 .

Buallay , A. (2018), "Audit Committee Characteristics: An Empirical Investigation of The Contribution to Intellectual Capital Efficiency" , **Measuring Business Excellence** 22(2) : 183-200

Bhattacharya, A,.and,P.Banerjee . (2020), " An Empirical Analysis of Audit Pricing and Auditor Selection " : Evidence from India, **Managerial Auditing Journal** 35(1) : 111-151.

Bala , H. , N.A.Amran and H.Shaari . (2018) , "Audit Committee Attributes and Auditor Brand Name of Listed Companies in Nigeria " , **International Journal of Management Studies** 25(2) : 39-70 .

Banimahd , B. and E.Vafaei . (2012) , "The Effects of Client Size , Audit Report, State Ownership , Financial Leverage and Profitability on Auditor Selection : Evidence From Iran " , **African Journal of Business Management** 6(11) : 4100-4105 .

Behbahaninia , P.S. (2022) , " Agency Costs and Auditor Choice : Moderating Role of Board's Expertise and Internal Control " , **Journal of Financial Reporting and Accounting** 1 : 1985- 2517.

Cadbury . (1992) ," Code of Best Practice : Report of The Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance " , **Financial Reporting Council** , London Stock Exchange .

Chen, Y . M , R. Moroney and K. Houghton . (2005) ," Audit Committee Composition and The Use of an Industry Specralist Audit Firm" , **Accounting and Finance** 45 : 217-239.

Chen, k.Y. and J. Zhou .(2007) , "Audit Committee, Board Characteristics and Auditor Switch Decissiens by Andersen's Client's ", **Contemporary Accounting Research** 24(4) : 1085-1117 .

Chang , H. ,X. Chen and N. Zhou. (2013) " Determinants and Consequencs of Audit Committee Effectiveness" : Evidence from china, **Working Paper**, **Massa Chusetts Institute of Technology** .

Chou, J. N, Zaiats and B. Zhang. (2014), "Does Auditor Choice Matter to Foreign Investors ? Evidnce from Foreign Mutual Funds World Wide" , **Journal of Banking & Finace** 46 : 1-20 .

Cai , C.X. , D.Hillier , G.Tian and Q.Wu . (2015) , "Do Audit Committees Reduce The Agency Costs of Ownership Structure ? " , **Pacific – Basin Finance Journal 35** : 225-240 .

Doolan , A.L . (2009) ," AQuantitative Analysis of Auditor Choice Predictors by Companies Making an Initial Public Offering in The Post Sarbanes- Oxley Environment" , **Un Published PhD Dissertation**, School of Business Administration , Anderson University .

Drogalas,G. , M.Nerantzidis , D.Mitskinis and I.Tampakoudis . (2021) , "The Relationship Between Audit Fees and Audit Committee Characteristics : Evidence From The Athens Stock Exchange " , **International Journal of Disclosure and Governance** 18 : 24-41 .

De Angelo ,L. (1981) , "Auditor Size and Audit Quality " , **Journal of Accounting and Economics** 3(3) : 183-199 .

EL-Dyasty , M.M. and A.A.ELamer . (2021) , "The Effect of Auditor Type on Audit Quality in Emerging Markets : Evidence From Egypt " , **International Journal of Accounting & Information Management** 29(1) : 43-66 .

Eshleman , J. D. and P. Guo. (2014), " Do Big 4 Auditors Provide Higher Audit Quality After Controlling for The Endogenous Choice of Auditors ?, **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 33(4) : 197-219.

Felo,A.J.,S.Krishnamurthy and S.A.Solieri. (2003) , "Audit Committee Characteristics and The Preceived Quality of Financial Reporting : An Empirical Analysis " **Working Paper** , available at : http://ssrn.com/abstract=401240.

Gana , M.R. and A.L.Krichen. (2013) , "Board Characteristics and External Audit Quality : Complementary or Substitute Mechanisms? : The Belgium Case", **International Journal of Management Science and Business Research** 2(3) : 68-74.

Gerakos ,J. and C.Syverson . (2015) , "Competition in The Audit Market : Policy Implications " , **Working Paper** , School of Business , The University of Chicago Booth . Available at: http://ssrn.com/abstract=2294508 .

Gujarati , D.N. (2003) , " Basic Econometrics " , 4 th Edition , M C G raw – Hill , New York , USA.

General Accounting Office (GAO) . (2003) , "Public Accounting Firms : Mandated Study on Consolidation and Competition " , GAO Report , United States , **General Accounting Office** . available at: www.gao.gov/cgi-bin/getrpt? GAO-03-864 .

Hsu,H. , C.Lin and S.Tsao . (2018) , "Founding Family and Auditor Choice : Evidence From Taiwan " , Corporate Governance : **An International Review** 26(2) : 118-142 .

Huang ,J. (2006) , "An Investigation into The Determinants of Auditor Selection and Audit Fees In China " , **Un Published PhD Dissertation in Accounting** , Cardiff Business School , Cardiff University .

Ho, J. and F. Kang. (2013), "Auditor Choice and Audit Fees in Family Firms : Evidence from The S&P 1500", Auditing : **A Journal of Practice & Theory** 32(4) : 71-93.

Habbash , M. and . S . Alagla . (2015), "Audit Committee Effectiveness and Audit Quality: Evidence From Saudi Arabia" , **Journal of Administrative and Economic Sciences** ,Qassim University 8(2) : 41-60.

Hassan ,Y. , R. Hijazi and K.Nasser . (2017) , "Does Audit Committee Substitute or Complement other Corporate Governance Mechanisms: Evidence From an Emerging Economy" , **Managerial Auditing Journal** 32(7) : 658-681.

Jizi , M . and R. Nehme . (2018) ," Board Monitoring and Audit Fees : The Moderating Role of CEO / Chair Dual Roles " , **Managerial Auditing Journal** 33(2) : 217-243.

Klein,A. (2002) , "Audit Committee , Board of Director Characteristics , and Earnings Management" , **Journal of Accounting and Economics** 33 : 375-400.

Karim , A. , T. Zijl and S. Mollah . (2013) , " Impact of Board Ownership , CEO- Char Duality and Foreign Equity Participation on Auditor Quality Choice of IPO Companies : Evidence From an Emerging Market" , **International Journal of Accouting and Information Management** 21(2) : 148-169 .

Karim , A. and T. Zijl . (2013) , "Efficiency and Opportunism in Auditor Services Markets: The Case of Banagladesh" , **International Journal of Accounting and Information Management** 21(3) : 241-256.

Kikhia , H. (2014), " Board Characteristics , Audit Committee Characteristics , and Audit Fees : Evidence From Jordan" , **International Business Research** 7(12) : 98-1100 .

Khalif , H . and k. Samaha . (2016) ," Audit Committee Activity and Internal Control Quality in Egypt" : Does External Auditor's Size Matter? , **Managerial Auditing Journal** 31(3) : 269-289 .

Khasharmeh ,H. and N Joseph. (2017), "Dose Ownership Streture Affects Audit Quality? Evidence From Bahrain" , Global Journal of Accouting , **Economics and Finance** 4(3) : 92-100.

Li, Zecong . (2008), " Audit Committee, Corporate Governance and The Sarbanes - Oxley Act 2002" , **Un Published PhD Dissertation** , University of Leeds , Uk.

Lei., A . and S. Lam . (2013) ," Family Ownership ,Auditor choice and Audit Fees : Evidence From Hong Kong", **Working Paper**, University of Macau , available at: http://www.apira.2013.org/proceedings/pdfs/k170.pdf.

Liu , Z. , B.Ouyang and X.Sun . (2015) , "CEO Power and Auditor Choice " , **International Journal of Finance & Banking Studies** 4(4) : 44-51 .

Low,K.Y. (2004) , "The Effects of Industry Specialization on Audit Risk Assessments and Audit Planning Decisions " , **The Accounting Review** 79(1) : 201-219 .

Masli, A. (2018) ," The Role of The Audit Committee as a Corporate Governance Mechanism: The Case of The Banking Sector in Libya" , **Un Published PhD Dissertation** , Nottingham Business School, Nottingham Trent University.

Matonti ,G. , J.Tucker and A.Tommasetti . (2016) , "Auditor Choice in Italian Non-Listed Firms " , **Managerial Auditing Journal** 31(415) : 458-491 .

Nasrudin ,W. , N.Mohamed and N.Shafie . (2017) , "Corporate Governance & Auditor Choice in Malaysia " , **SHS Web of Conferences** 36 : 00007 .

Nazatul , S. , F.Syed , M.Nazri , M.Smith and Z.Ismail . (2012) , "The Impact of Ethnicity on Auditor Choice : Malaysian Evidence " , **Asian Review of Accounting** 20(3) : 198-221 .

Oglu, Y. (2013) , "IS Corporate Governance Adeterminat of Auditor Choice? Eviudence From Turkey" , EGE , **Academic Review** 13(2) : 273-284.

Ozcan , A. (2018) , "Analysing Determinants of Auditor Choice : Evidence From Borsa Istanbul " , **The Journal of Accounting and Finance** 79 (July) : 165-182 .

Quick , R. , N.Schenk , F.Schmidt and T.Towara . (2018) , "The Impact of Corporate Governance on Auditor Choice : Evidence From Germany " , **Journal of Management and Governance** 22 : 251-283 .

Skimkova , E . (2005) , "Impact of The Sarbanes-Oxley Act on The System of Internal Controls and IS Audit" , **Systemova Integrace** 3 : 92.111.

Soliman , M . and M. AbdELsalam . (2012) , "Corporate Governance Practices and Audit Quality: An Empirical Study of The Listed Companies

in Egypt" , **World Academy of Science, Engineering and Technology** 71 : 1292-1297 .

Schauble , J. (2019), " The Impact of External and Internal Coporate Governance Mechanism on Agency Costs" , **Corporate Governance** 19(1) : 1-22.

Soyemi ,K.A. (2020) , "Internal Corporate Governance Practices and Choice of External Auditor in Nigeria : A Logistic Regression Analysis " , **Binus Business Review** 11(1) : 9-16 .

Shan , Y. , I.Troshani and A.Tarca. (2019), "Managerial Ownership , Audit Firm Size and Audit Fees: Australian evidence" , **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** 35: 18-36 .

Taylor ,M.H. (2000) , "The Effects of Industry Specialization on Auditor's Inherent Risk Assessments and Confidence Judgments " , **Contemporary Accounting Research** 17(4) : 693-712 .

Zaman , M. , M.Hudaib and R.Haniffa .(2011) , "Corporate Governance Quality , Audit Fees and Non-Audit Services Fees" , **Journal of Business Finance & Accounting** 38(1&2) : 165-197 .

Zgarni , I , K . Hlioui and F. Zehri . (2016) , "Effective Audit Committee , Audit Quality and Earning Management :Evidence From Tunisia" , **Journal of Accounting in Emerging Economies** 6(2) : 138 - 155 .

Zhou , H . , S. O-Ansah and A. Magging . (2018) , "Board of Directors, Audit Committee and Firm Performance" : Evidence From Greece, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** 31 : 20-36 .

Zhou ,Z. ,H.Wong and X.Cheng . (2020) , "Audit Committee Returnes and Auditor Choice : Evidence From China " , **Asian Review of Accounting** 28(4) : 635-663.